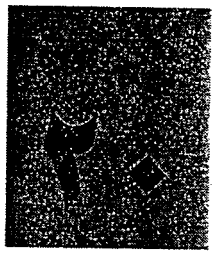

إعطاء الشيء حكم المشابه له أو المجاور له

دكتور

مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

مدرس اللغويات . كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا

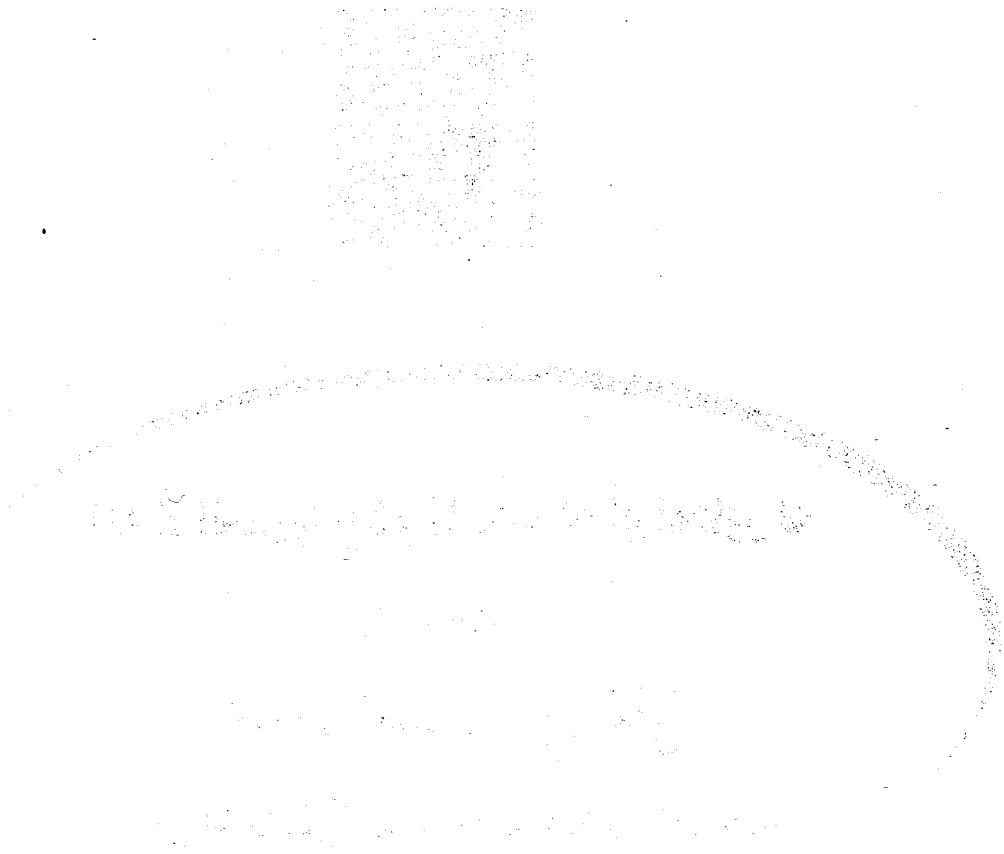

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد : فهذا بحث لغوي موضوعه : "إعطاء الشيء حكم المشابه له أو المجاور له".

وموضوع هذا البحث يتناول قضية من القضايا النحوية أو الصرفية وقد ذكرها النحويون في ثنايا الكلام ولم يبوب لها ، فآثرت أن أجمع ما تفرق من هذا الموضوع في بحث لغوي ، وأتناوله بالدراسة النحوية والصرفية ، لكي يظهر للقارئ الكريم في صورة واضحة وهو إعطاء الشيء حكم الشيء المشابه له ، أو المجاور له ، قال سيبويه : " ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء " .(١)

وقد جاء عن العرب إعطاء الشيء حكم الشيء المشابه له في لفظه بأن يكون بينهما شبه في اللفظ ، أو في معناه بأن يكون بينهما شبه في المعنى ، أو في اللفظ والمعنى ، أو يكون اللفظ مجاوراً للفظ الآخر فيأخذ اللفظ الحكم النحوي أو الصرفي من اللفظ الذي يشبهه ، أو المجاور له في الكلام .

وأعني بإعطاء الشيء حكم الشيء المشابه له أو المجاور له أن يكون اللفظ قد خرج عن حكمه الذي وضع له وأُعطي حكم اللفظ الآخر المشابه له أو المجاور له بسبب هذه المشابهة أو هذه المجاورة .

ولا أعني أن الشيء يكون في معنى الشيء أو في لفظه أو في لفظه ومعناه أو يكون مجاوراً له دون أن يعطي ذلك الحكم ، فهذا لا تأثير له ، ولا يغير من الحكم شيئاً ، بأن يكون بين اللفظين اتفاق واختلاف في المعنى واللفظ فقط دون الحكم ، كأن يختلف اللفظان والمعنى واحد مثل : ذهب وانطلق أو يتفق اللفظان والمعنى مختلف مثل قولك : وجدتُ عليه من المَوْجِدة ووجدت ، إذا أردت وجد أن الضالة وأشباه ذلك كثير .(٢)

فهذا النوع من الكلام لا تأثير فيه إلا من ناحية اللفظ والمعنى فقط ، ولا أعني أيضاً المشابهة التي حدثت بين بعض الأسماء والحروف فبُنيَت بعض الأسماء لمشابهتها للحرف كبناء الضمائر ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الأفعال لمشابهتها للحرف في الوضع ، أو في المعنى ، أو في الافتقار ، أو في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، لأن هذه الأسماء لم تخرج عن هذا الحكم الذي أُعطي لها وهو بناؤها لشبهها بالحرف في أنواع الشبه التي ذكرتها .

أما ما تناولته بالدراسة والبحث فهو الذي تغير حكمه النحوي أو الصرفي وخرج عن حكمه الذي وُضِعَ عليه في الأصل ، وأُعطي حكم اللفظ الآخر بسبب مشابهته له ، أو مجاورته له ، كإعمال " ما " الحجازية عمل " ليس " لمشابهتها لها في المعنى فإن كلاً منهما يدل على النفي مثل قوله تعالى : { مَا هَذَا بَشَراً }(٣) وكحذف الفاعل

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢٧٨/٣

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٢٤/١

(٣) من سورة يوسف

من أفعل به في التعجب لمشابهته في اللفظ لفعل الأمر نحو قوله تعالى : { أَسْمِع به وأَبْصِر }[1] وكمنع أفعل التفضيل أن يُرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب في اللفظ والمعنى .

وكخفض النعت الذي يستحق الرفع لمجاورته لاسم مجرور مثل قولهم : " هذا جُحْر ضبٍ خربٍ " . وغير ذلك كثير مما سيأتي تفصيله إن شاء الله . هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة .

يجعله خالصاً لوجهه الكريم " وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

دكتـــور
مختار عبد الحميد عبد الرحيم
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

---

(١) من سورة مريم

المبحث الأول

إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه بأن تأخذ الكلمة حكم كلمة أخرى تشبهها في معناها ، وقد ورد ذلك في أنواع الكلمة الثلاثة أي : الاسم والفعل والحرف ، وسأذكر صورا مما جاء من هذه الأنواع .

الصورة الأولى : بين الاسم والاسم :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه بين الاسم والاسم : وقد ورد ذلك في مسائل .

المسألة الأولى : رفع مفعول " عَلِم " :

جاز رفع الاسم الذي هو مفعول " عَلِمَ " تشبيها له باسم مرفوع لأنه نفسه في المعنى مثل : عَلِمَتُ زيدٌ من هو . برفع " زيد " جوازاً ، لأنه نفس " مَن " في المعنى .

المقدمة : وذكرت فيها أهمية الموضوع وما تناولته من مباحث .

وأما المبحث الأول : فهو " إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه " وتناولت فيه صوراً مما جاء من ذلك بين الاسم والاسم ، أو بين الفعل والفعل ، أو بين الحرف والحرف ، أو بين الاسم والحرف ، أو بين الفعل والحرف ، أو بين الإيجاب والنفي ، وما له علاقة بهذه الصور من مسائل منع الأمثلة والتحليل النحوي على ذلك .

وأما المبحث الثاني : فهو " إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه " وتناولت فيه صوراً مما جاء من ذلك بين : الاسم والاسم ، أو بين الفعل والفعل ، أو بين الحرف والحرف ، أو بين الاسم والحرف ، وما له علاقة بهذه الصور من مسائل مع الأمثلة والتحليل النحوي على ذلك .

وأما المبحث الثالث : فهو : " إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه ومعناه " وما جاء ذلك بين أفْعَل التفضيل ، وأَفْعَل التعجب ، وتناولت فيه بعض الأحكام التي أخذها كل واحد منهما لشبهه الآخر في اللفظ والمعنى ، ورتبت ذلك في مسائل مع الأمثلة والتحليل النحوي على ذلك .

وأما المبحث الرابع : فهو " إعطاء الشيء حكم المجاور له " وتناولت فيه صورا مما جاء من تغيير في حكم الكلمة أخرجها عن الحكم الذي كانت عليه في الأصل بسبب هذه المجاورة ، وهذا التغيير قد يحدث في حركة الإعراب ، أو في الحكم النحوي ، أو في الحكم الصرفي للكلمة ، ورتبت ذلك في مسائل مع الأمثلة والتحليل والنحوي أو الصرفي على ذلك .

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

والله يعلم أنني لم أدخر جهداً في دراسة هذا الموضوع وإخراجه على الصورة المرضية داعيا المولى عز وجل أن تتم به الفائدة وأن ينفع بهذا العمل ، وأن وجاز رفعه لأنه والذي بعد الاستفهام شئ واحد في المعنى فكأنه في حيز الاستفهام ، والاستفهام مشتمل عليه [1] .

ومثل عَلِمتُ زيدٌ من هو قول الشاعر [2] :

فوالله ما أدري غريمٌ لويته أيشتدُ إن قاضاك أم يتضرع

قيل : الرواية : غريمُ . بالرفع

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٢ ، تحقيق / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون ط . هجر ١٩٩٠م .

(٢) البيت غير المنسوب لقائل . وهو من الطويل . انظر الدرر ١٣٧/١ والمساعد علي التسهيل الفوائد لابن مالك ٩١/٢ .

فقد رفع الاسم في هذا البيت ، وهو مفعول للفعل " أدري " لأنه نفس الضمير المرفوع بالفعل " يشتد " الواقع في حيز الاستفهام والاستفهام مشتمل عليه .

وقد جاء رفع الاسم المتقدم علي الاستفهام في الفعلين السابقين بعد " علم " و " أدري" أما لو كان الاسم المتقدم علي الاستفهام بعد " أرأيت " التي بمعني : أخبرني ، فإنه يتعين نصبه نحو أرأيت زيداً أبو من هو ؟ لأنه لا بمعني لا يُعَلَق [١] .

المسألة الثانية : تذكير اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث :

تذكير اسم الإشارة مع أن المشار إليه مؤنث لأن المبتدأ أعطي حكم الخبر المذكر ، فالمبتدأ عين الخبر في المعني مثال ذلك قوله الله تعالي "فَذَانِكَ بُرهَانَان"[٢] .

فذكرا اسم الإشارة مع أن المشار إليه اليد ، والعصا ، وهما مؤنثان ، لأن المبتدأ عين الخبر في المعني ، والبرهان مذكر [٣] .

المسألة الثالثة : تأنيث الفعل والاسم مذكر :

جاء تأنيث الفعل مع أن الاسم مذكر لأنه حُمل علي معني الخبر ، لأن كلا منهما عبارة عن الآخر ، مثال ذلك قراءة بعض القراء [٤] : " ثُمَ لم تَكُن فِتَنتُهُم إلاَ أن قَالوا " [٥] بنصب " فتنة " فألحق تاء التأنيث بالفعل " كان " وهو مسند إلي القول وهو مذكر لأن الخبر وهو "الفتنة " مؤنث فحمل الاسم علي معني الخبر لأن كلا منهما عبارة عن الآخر ، ومثله قول الشاعر[٦] :

ألم يكُ عذراً ما فعلتم بشَمْعل وقد خاب من كانت سريرته الغدرُ

فألحق تاء التأنيث بالفعل " كان " وهي مسندة إلي " الغدر " وهو مذكر لأن الخبر مؤنث ، وهو " السريرة " . فسري منه التأنيث إلي المخبر عنه لأن كلاً منهما عبارة عن الآخر .[٧]

وقد حكي أبو عمرو بن العلاء أنه سَمِع شخصاً من أهل اليمن يقول : فلانٌ لغوبٌ أُتَتَّهُ كتابي فاحتقرها .فقال له :كيف قلت : كتابي ؟ فقال أليس الكتاب في المعني الصحيفة ؟ [٨] فالحق تاء التأنيث بالفعل مع أن المسند إليه مذكر علي أن المذكر بمعني المؤنث .

المسألة الرابعة : إفراد الضمير وتذكيره :

جاء إفراد الضمير المتصل ، وتذكيره مع أن ما سبق ذكره في الكلام المؤنث مفرد ، ومثني ، لكنه أراد الحمل علي معني الفرد المذكر ، جاء ذلك فيما نُقل عن أبي عبيدة أنه قال لِرُؤْبَةَ بن العَجَّاجِ لما أنشد [٩] :

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٧٧/٢ تحقيق محمد محيي عبد الحميد ، مطبعة محمد علي صبيح بمصر .

(٢) من الآية (٣٢) من سورة القصص .

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧/٢ .

(٤) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر ، بتأنيث الفعل ونصب " فتنة " وقراءة حمزة والكسائي " يكن" وقراءة " فتنتهم " بالرفع لابن الكثير وابن عامر وحفص .انظر الإقناع ٦٣٨/٢٤ والإتحاف ٢٠٦ والمشكل لملكي بن أبي طالب ٢٦٠/١ ، ٢٦١ .

(٥) من الآية (٣٢) من سورة الأنعام .

(٦) البيت غير منسوب لقائل ، وهو من الطويل . انظر الدرر ١٣٧/١ والمساعد علي التسهيل الفوائد لابن عقيل ١٣٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١١١/٢ .

(٨) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٨/٢/٢ ، وشرح التسهيل ١١١/٢ .

(٩) والبيت من الرجز ، انظر مغني اللبيب ٦٧٨/٢ .

فيما خطوط من سوادٍ وبلق كأنه في الجلدِ توليعُ البهقْ

إن أردت الخطوط فقل : كأنها ، أو السواد والبلق فقل كأنهما ، فقال : أردت ذلك ويلك [١] .

المسألة الخامسة :رفع الفاعل بالاسم الجامد :

جاء رفع الفاعل بالاسم الجامد تشبيهاً له في المعني بالاسم المشتق وقد جاء ذلك في قولهم : مررت برجل أبي عشرة نفسه ، وبقوم عرب كلهم ، وبقاع عرفجٍ كلُهُ [٢] ، برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة في الأمثلة وأكدوا لما لحظوا المعني إذ كان العرب بمعني :الفصحاء ، والعرفج بمعني الخشن ، والأب بمعني : الوالد [٣] .

المسألة السادسة : إعطاء اسم الفاعل المضاف إلي معرفة حكم اسم الفاعل النكرة :

جاز إعطاء اسم الفاعل المضاف إلي معرفة الذي بمعني الحال أو الاستقبال حكم اسم الفاعل النكرة مثل : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً أعطي حكم : ضارب زيداً ، وفي التنكير ، لأنه في معناه ، ولهذا أوصفوا به النكرة ، ونصبوه علي الحال ، وخفضوه "بُربَّ " أدخلوا عليه " أل" [٤] ، وأجاز بعضهم تقديم حال مجرورة عليه نحو : هذا ملتوتاً شاربُ السَويق ، كما يتقدم عليه حال منصوبة ولا يجوز شيء من ذلك إذا كان اسم الفاعل بمعني الماضي لأنه حينئذ ليس في معني الناصب [٥] .

الصورة الثانية : بين الفعل والفاعل :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه بين الفعل والفعل وما ورد من ذلك في الأفعال الآتية :

أولاً : بين الفعلين الماضيين : قد جاء إعطاء الفعل الماضي حكم الفعل الماضي لمشابهته له في المعني وما ورد من ذلك فيما يلي :

المسألة الأولي : تعدي الفعل " رَضِي " " بعَلَي " :

جاز تعدي الفعل الماضي " رَضِي" " بعَلَي " الذي يتعدي "بعن" تشبيهاً له في المعني بالفعل الماضي " أَقْبَلَ " الذي يتعدي "بعَلَي " مثال ذلك قول الشاعر [٦] :

إذا رَضيَت عَلي بنوقشير لعمُر الله أعجبني رِضَاها

وجاز ذلك لما كانت رضي عنه بمعنى : أقبل عليه بوجهِ وُدِّه [٧] فعدي الفعل " رَضِي" " بعلي " كما في البيت السابق .

---

(١) انظر مغني اللبيب ٦٧٨/٢ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٢٤/٢ .

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٨/٢ .

(٤) فقالوا : مررت برجل ضارب زيدٍ ، لأنه نكرة مثله ، انظر المقتضب للمبرد ١٤٩/٤ وتقول : رأيت عمراً ضارب زيد الآن أو غدا ، وتقول : رب ضارب زيد الآن أو غدا ، وتقول : جاء الضارب الآن أو غدا .

(٥) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٦/٢ .

(٦) قائله : القحيف العقيلي ونسب العامري ، والبيت من الوافر مواضعه : الأزهية ٢٨٧ وأدب الكاتب ٣٩٥ ، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢ والمخصص ١٤/ ٦٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٠٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٦٩/٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٢٥/٣ ، والأشموني ١٦٩/٢ والمغني ٦٧٧/٢ ، واللسان (رضي) ورصف المباني ص ٣٧٢ .

(٧) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٧/٢ .

والدليل على أن " رَضِي " يتعدى " بعن " قوله تعالى : { رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ } [١] وقوله تعالى : { لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ } [٢] .

وقيل : معنى " رَضِي في البيت في معنى " وافي " [٣] ، وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو " سَخِط " [٤] .

وعلى هذا فيجوز أن نقول : بأن تعدي الفعل " رَضِيَ " " بعلي " تشبيهاً له في المعنى بالفعل " أَقْبَل " أو " وَافى " أو حَمْلاً على ضِده وهو " سخط " فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضده وهو " على " وليس في ذلك ما يُنكَر فإن العرب تحمل الشيء على ضِدهِ كما تحمله على نظيره .

ومما جاء أيضاً في مسألة تعدي الفعل الماضي " بعلى " تشبيهاً له في المعنى بالفعل الماضي (عرض) قول الشاعر[٥] :

إذا امرؤ وَلَّى عَليكَ بوجهه وَأدبَر لم يصد بإدباره وُدِّي

فقد تعدى الفعل الماضي " وَلَّى " " بعلى " تشبيهاً له في المعنى بالفعل الماضي " عْرَضَ " [٦] .

المسألة الثانية : زيادة " لا " مع الفعل " مَنَعَ " :

جاء زيادة " لا " مع الفعل الماضي " منَع " تشبيهاً له في المعنى بالفعل الماضي " أَمَرَ " كما جاء في قوله تعالى : { مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ }[٧] .

قال ابن السيد : المانع من الشيء أمر المنوع أن لا يفعل فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تسجد ، وقيل معناه : ما الذي أمرك أن لا تسجد [٨] .

ثانياً : بين الفعلين المضارعين : جاء إعطاء الفعل المضارع حكم الفعل المضارع لمشابهته له في المعنى وذلك فيما يأتي :

المسألة الأولى : دخول الباء على معمول الفعل المضارع :

جاز دخول الباء على معمول الفعل المضارع تشبيهاً له في المعنى بفعل مضارع دخلت الباء على مفعوله مثل ذلك قول الشاعر : [٩]

هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَخْمرة سُودُ المحاجِر لاَ يقْرأْنَ بالسُّوَر

دخلت الباء في هذا البيت على مفعول الفعل المضارع في قوله : " لا يقرأن بالسّور " لأنه في معنى : لا يتقرَّبن بقراءة السُّور / ولهذا قال السهيلي : لا يجوز أن تقول : وصل إليَّ كتابك فقرأت به على حد قوله : لا يقرأن بالسور ، لأنه عارٍ عن معنى التقرب .[١٠]

---

(١) من الآية (١٠٠) من سورة التوبة .

(٢) من الآية (١٨) من سورة الفتح .

(٣) انظر رصف المباني للمقالي ص٣٧٣ .

(٤) انظر معنى اللبيب لابن هشام ٦٧٧/٢ .

(٥) نسب إلى دوسر بن غسان . انظر شرح الجواليقي ٣٥٤ وأدب الكاتب ٣٩٧ وصف المباني ٣٧٣ .

(٦) انظر رصيف المباني ٣٧٣ .

(٧) من الآية (١٢) من سورة الأعراف .

(٨) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٧٧/٢ .

(٩) نسب إلى الراعي النميري ، انظر ديوانه ص ٨٧ وإلى القتال الكلابي ، انظر ديوانه ص ٥٣ والخزانة ٦٦٧/٣ ، والجنى الداني للمرادي ٢١٧ ومعنى اللبيب ٦٧٥/٢ .

(١٠) انظر مغني اللبيب ٦٧٥/٢ ، والجنى الداني ٢١٧ .

المسألة الثانية : مجيء " أتقول " عاملة مثل " تظنُّ " :

جاء الفعل المضارع " تقول " في الاستفهام ناصباً لمفعولين شبهوه بالفعل المضارع الناسخ " تظن " لمشابهته له في المعنى مثل : أتقول زيداً مسافراً ؟ بمعنى : تظنُّ زيداً مسافراً .

قال سيبويه : " تقول " في الاستفهام شبهوها بتظن ولم يجعلوها كَيَظُنُّ ، وأَظُنُّ في الاستفهام لأنه لا يكاد يُستفْهَم المخاطب عن ظنّ غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنِّه ، فإنما جعلت كتظن ، كما أن " ما " " كليس " في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ... " [١] .

ثالثاً : بين الفعل الماضي والفعل الأمر : جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه بين الفعل الماضي والفعل الأمر في مسألة :

دخول الباء في فاعل الفعل الماضي : جاز دخول الباء في فاعل الفعل الماضي تشبيهاً له بالفعل الأمر مثل قوله تعالى : { كَفَى باللهِ شَهِيداً }[٢] .

فقد دخلت الباء في فاعل الفعل الماضي : " كَفَى " لما دخله من معنى الفعل الأمر : اكتفِ بالله شهيداً .

ومثل قوله تعالى : { وَكَفَى باللَّه وَكِيلاً }[٣] .

ولا تدخل هذه الباء في فاعل الفعل الماضي " كَفَى " إلا إذا كان الفعل غير متعد وهو بمعنى الفعل الأمر " اكتَف " ، فإذا كانت " كَفَى " متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها كقوله تعالى : { وَكَفَى الله المؤمِنِينَ القِتَالَ }[٤] ، وقوله تعالى : { إنَّا كَفَيْنَاكَ المُسْتَهزِئينَ }[٥] ، ومنه قوله العربي : يا إياكَ قد كفيتُك . والمفعول الثاني هنا محذوف اختصارا[٦] .

الصورة الثالثة : بين الحرف والحرف :

جاء إعطاء الشيء حكم المشابه له في المعنى بين الحرف والحرف وقد ورد ذلك في المسائل الآتية :

المسألة الأولى : تركيب " ما " النافية مع النكرة :

جاء تركيب " ما " النافية مع النكرة تشبيهاً لها في المعنى " بلا " النافية ، فكلاهما يدل على النفي ، وقد قيل : إن هذا التركيب نادر [٧]

مثل قول الشاعر : [٨] .

وما بأسَ لو رَدَّتْ عَلينا تحيةً قليلٌ على من يعرفُ الحقَّ عابُها

فركبت "ما " النافية مع النكرة في قوله : " ما بأس " كما تركب معها " لا " النافية لمشابهتها لها في المعنى .

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٢٢/١ ، تحقيق عبد السلام هارون ط الخانجي بالقاهرة .

(٢) من الآية (٧٩) من سورة النساء .

(٣) من الآية (٨١) من سورة النساء .

(٤) من الآية (٢٥) من سورة الأحزاب .

(٥) من الآية (٩٥) من سورة الحجر .

(٦) انظر رصف المباني للمالقي ص ١٤٨

(٧) انظر الجني الداني للمرادي ص ٣٣٠ ، والمغني ١/ ٣٠٣ .

(٨) انظر الدرر ١/ ٩٦ والهمع ١ / ١٢٤ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ٥ / ٧١٥ ، والجني الداني ص ٣٣٠ .

المسألة الثانية : عدم الجزم " بلم " :

جاء إعطاء الشيء حكم المشابه له في المعنى بأن أُلغيت " لم " عن العمل فلم تجزم حملاً على " لا " النافية التي لا تعمل ، وذكر ذلك جماعة ، وأنشد عليه الأخفش ، وثعلب[١] :

لولا فوارسُ من نُعْم وأسرتهم ... يوم الصليفاءِ لم يوفون بالجار

برفع الفعل المضارع بع " لم " على إلغائها عن العمل حملاً لها على " لا " النافية مشابهتها لها في المعنى .

المسألة الثالثة :دخول اللام الموطئة على " إذا " :

من إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه جاء دخول اللام الموطئة على" إذا " لمشابهتها في المعنى " بأن " الشرطية أنشد ابن جني[٢] :

غَضِبَتْ عَلَيَّ لأن شَربتُ بجِزَّةٍ ... فلإذ غَضِبْت لَأشربنْ بخروف

المسألة الرابعة : دخول الفاء بعد " إذ " :

جاء دخول الفاء بعد " إذ " تشبيهاً لها في المعنى " بإن " الشرطية مثال ذلك قوله تعالى : { فَإِذْ لم يَأتُوا بالشُّهَدَاءِ فَأولَئِكَ عِندَ الله هُمُ الكَاذِبونَ } [٣] شبهت " إذ " " بإن " فدَخلَت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط[٤] .

الصورة الرابعة : بين الاسم والحرف :

جاء إعطاء الشيء حكم المشابه له في معناه بين الاسم والحرف وقد ورد ذلك فيما يأتي :

المسألة الأولى : تقديم معمول المضاف إليه على المضاف :

المضاف إليه كصلة للمضاف ، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه كما لا يتقدم على الموصول معمول الصلة فلا يقال في : أنت أول قاصد خيراً : خيراً أنت أول قاصد .

فإن كان المضاف " غيراً " مراداً به النفي جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه كما يتقدم معمول النفي " بلم " أو " لن " أو " لا " لأنها حينئذ مشابهة لهذا الحرف في المعنى وهو النفي مثال قولك :أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، فتقدم " زيداً " وهو معمول " ضارب " المضاف إليه على المضاف وهو " غير " لأنها أريد بها معنى النفي فالمعنى : أنا زيداً لا أضرب .

فلو لم يرد " بغير " النفي لم يجز تقديم معمول ما أضيف إليه كقولك : أكرم القوم غير شاتم زيداً ، فلو قال : أكرم القوم زيداً غير شاتم ،لم يجز لأن النفي غير مراد ، وحكي أن الكسائي أجاز أن يقال : أنت أخانا أول ضارب ، بمعنى أنت أول ضارب أخانا .[٥] ، وغير الكسائي يمنع ذلك قيل : وهو الصحيح .[٦]

ومما ورد على جواز هذه المسألة قوله تعالى { وَهُوَ فِي الخِصَامِ غَيرُ مُبينٍ }[٧] فقدم معمول المضاف إليه " في الخصام " على المضاف " غير " لأنه أريد معنى النفي ، ومثله قول الشاعر[٨] :

فتى هو حقاً غَيرُ مُلغٍ فريضةً ... ولاَ يتَّخذ يوماً هَواه خَليلاً

---

(١) البيت من البسيط ، انظر العيني ٤ / ٤٤٦ ، والدرر ٢ / ٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٦ .

(٢) لم يعرف قائله ، انظر أمالي القالي ١ / ١٤٨ ، والبيان والتبيين ٣/ ٢٠٦ ، والخزانة ٤/ ٥٣٩ ، والمغني ١ / ٢٣٦ ، ورصف المباني صـ ٢٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ٧٠٦ ، والجني الداني صـ ١٣٨ ، والهمع ٢/ ٤٤ .

(٣) انظر مغني اللبيب لابن مالك ٢٣٦/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦ .

(٥) المرجع السابق ٣/ ٢٣٦

(٦) المرجع السابق ٣/ ٢٣٦

(٧) من الآية (١٨) من سورة الزخرف

(٨) البيت من الطويل ، انظر الدرر ٢/ ٥٩ ، والهمع ٢/ ٤٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٦

فقدم " حقاً " وهو معمول المضاف إليه " ملغ " على المضاف " غير " والأصل : هو غير ملغ حقاً ، لأن النفي مراد كأنه قال : هو حقاً لا يلغ ؛ ومثله أيضاً قول الشاعر[١] :

إن امرأً خصني يوماً مَوَدَّتَه على التنائي لَعِنْدي غيرُ مكفور

فقدم " لعندي " وهو معمول المضاف إليه " مكفور " على المضاف وهو " غير " والأصل : غير مكفور عندي ، لأن النفي مراد كأنه قال : على التنائي لا يكفر عندي .[٢]

قيل[٣] : ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى { فَذَلِكَ يَومَئِذٍ يَومٌ عَسِيرٌ عَلَى الكَافِرِينَ غَيرُ يَسِيرٍ }[٤] على تقديم " على الكافرين " وهو معمول المضاف إليه " يسير " على المضاف وهو " غير " لأن النفي مراد فالمعنى — والله أعلم — على الكافرين لا ييسر ، ويحتمل أن تكون " على " متعلقة " بعسير " المتقدمة ، أو بمحذوف هو نعت له ، أو حال من ضميره .[٥]

المسألة الثانية : مجيء " غير " للنفي مثل " ما " :

مثل " ما " جاز إعطاء " غير " حكم " ما " في مجيئها للنفي لأنها في معناها مثال ذلك جواز : غير قائم الزيدان ، كما كان في مغنى : ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر .[٦] ودليل جواز المسألة قول الشاعر :[٧]

غيرُ لاهٍ عِدَاك فاطّرح اللهـ ـو ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْمِ

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس :[٨]

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَنِ

فقصد النفي " بغير " في البيتين السابقين مضافاً إلى الوصف وجعل " غير " مبتدأ ورفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح وسد مسد خبر المبتدأ فأجرى : غير قائم الزيدان مجرى : ما قائم الزيدان .[٩]

الصورة الخامسة : بين الفعل والحرف :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه بين الفعل والحرف وقد رد ذلك في المسائل الآتية :

المسألة الأولى : إعمال " ما " الحجازية عمل " ليس " :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه ، وذلك في إعمال " ما " الحجازية عمل " ليس " لأنها تشبهه في المعنى فكلاهما يدل على النفي ، وعلى لغتهم جاء القرآن الكريم ، قوله تعالى : " مَا هَذا بَشَراً "[١٠] وقوله تعالى : { مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم }[١١] .

---

(١) قائله : أبو زبيد الطائي والبيت من البسيط ، انظر الدرر ٢/ ٩٩ ، والمساعد ٢/ ٣٣٧ ، والأشموني ٢/ ٢٠٩ ، والهمع ٢/ ٤٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٦ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٧٦

(٤) الآية (٩ ، ١٠) من سورة المدثر .

(٥) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٧٦ .

(٦) انظر الاقتراح للسيوطي صـ ٢٠٥ تحقيق د / محمود فجال ط دار القلم دمشق .

(٧) البيت من الخفيف ، انظر حاشية الأمير على المغني ٢ / ٢٩٣ ، والمغني ٢ / ٦٧٦ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٥ ، ٨ / ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٥ .

(٨) البيت من المديد ، انظر العيني ١/ ٥١٣ ، والدرر ١/ ٧٢ والمغني ٢ / ٦٧٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/٤ ، ٤٤/٨ ، وشرح التسهيل ٢٧٥/١

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/١ .

(١٠) من الآية (٣١) من سورة يوسف

(١١) من الآية (٢) من سورة المجادلة .

ولأن " ما " حرف وهو ضعيف شبهوها في العمل " بليس " لأنها في معناها إلا أنهم اشترطوا فيها شروطاً حتى تعمل عمل الفعل وهي :

أن يتأخر خبرها ، وأن يتأخر معمول خبرها ، وألا يدخل على خبرها " إلا " فيصير موجباً ينتقض نفيها ، وألا تدخل عليها " إن الزائدة " لشبهها بالنافية ، فكأنه دخل نفي على نفي فصار إيجاباً فهذه أربعة شروط كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي فالبقاء عليها تقوية ، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين ، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة " إن " لأن مقارنته " لما " يزيل شبهها " بليس " لأن "ليس " لا تليها " إن " فإذا وليت " ما " تباينا في الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف . (١)

قال سيبويه :" ما " كليس " في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدِّم الخبر رجعت عن القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم " (٢) .

المسألة الثانية : دخول الباء في خبر " أن " :

تشبهها لها " بليس " في المعنى مثال ذلك قوله تعالى : { أَوَلَم يَرَوا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأرضَ وَلَم يَعيَ بِخَلقِهِنَّ بِقَادِرٍ } (٣)

فدخلت الباء في هذه الآية الكريمة في خبر " أنَّ " لأنه في معنى : أوليس الله بقادر ، وقد قيدها ابن مالك بأن تسبق " أن " بأو لم يروا — كما جاء في الآية السابقة — قال : " وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه ، لأن معنى أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ ، أَوَليس الله " .

المسألة الثالثة : إعمال " إن " النافية عمل " ليس " :

جاء إعمال " إن " النافية وهي حرف عمل " ليس " حملاً على معناها وقد منعه أكثر البصريين ، وأجازه الكسائي ، وأكثر الكوفيين وابن السراج ، والفارسي وابن جني واختلف النقل عن سيبويه ، والمبرد (٤) قيل : والصحيح جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً ، فمن النثر قولهم : إن ذلك نَافِعَك ولا ضارَّك ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية ، وقال أعرابي : إنْ قائماً يريد : إنْ أنا قائماً ، وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير (٥) : { إنْ الَّذي تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَاداً أمثَالكم } (٦)

على أنَّ " إنْ " نَافية ، " والذين " اسمها ، " وعباداً " خبرها " وأمثالكم " صفة ، وقال : معناه : ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم في الإنسانية ، وانما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل ، فضلاً لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم . (٧)

ومما ورد على إعمالها من النظم قول الشاعر أنشده الكسائي : (٨)

إنْ هو مستولياً على أحد إلاَّ على أضعف المجانين

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩ ورصف المباني للمالقي صـ ٣١١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٢٢ .

(٣) من الآية (٣٣) من سورة الأحقاف .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والجني الداني صـ ٢٠٩

(٥) انظر شواذ ابن خالويه صـ ٤٨ والكشاف للزمخشري ٢ / ١١٠ ، والبحر المحيط لابي حيان ٤ / ٤٤٤ ، ومعجم القراءات ٢ / ٤٣٠ .

(٦) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والجني الداني صـ ٢٠٩.

(٨) البيت من المنسرح ولم أعلم قائله، انظر خزانة الأدب ٢ / ١٤٣ ، والعيني ٢ / ١١٣ ، والدرر ١ /٩٦ ، والمقرب ١ /١٠٥ ، والأزهية ٣٣ ، والتصريح ١ /٢٠ ، والأشموني ١ / ٢٠٥ ، وشذور الذهب ٢٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٥ .

وقول الآخر[١] :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبْغَي عليه فيخذلا

فهذا الذي تقدم من شواهد من النظم والنسر يؤيد صحة قول من أجاز إعمال " إنْ " النافية عمل " ليس " في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهذا الإعمال هو من إعطاء " إن " النافية حكم " ليس " في العمل لمشابهتها لها في المعنى وهو النفي .

المسألة الرابعة : إعمال " لا " النافية عمل " ليس " :

جاء إعمال " لا " النافية وهي حرف مجردة عن التاء " ليس " كثيراً ، وهذا من إعطائها حكم المشابه لها في المعنى فكلاهما يدل على النفي ، ومما ورد على إعمالها من شواهد قول الشاعر : [٢]

تعزَّ فلا شئُ على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً

وقول الآخر[٣] :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصناً بالكماة حصيناً

ومثله قول سواد بن قارب رضي الله عنه[٤] :

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمغني فتيلاً عن سواد بن قارب

ومثله قوله الآخر : [٥]

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا بَرَاح

فحذف الخبر ، ومثله قول الراجز[٦] :

والله لولا أن يخُشَّ الطُّبَّخُ بي الجحيمَ حين لا مُسْتَصرَخُ

فهذا أو مثال مشهور أعني إعمال " لا " في نكرة عمل " ليس " [٧] حملاً لها على المعنى .

المسألة الخامسة : " عسى تنصب الاسم حملا على " لعل " :

عسى فعل ماضي ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، ولعل حرف ناسخ من أخوات " إن " تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد جاء عن العرب وقوع اسم عسى ضمير منصوباً ، فمن العرب من يقول : عساني ، وعساك ، وعساه ، ومنه قول الشاعر[٨] :

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

---

(١) البيت من الطويل ولا يعلم قائله ، انظر العيني ٢ /١٤٥ ، والدرر ٩٧/١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٤٤ ، والجني الداني ٢١٠ ، والهمع ١٢٥/١ .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، انظر العيني ٢ / ١٠٢ ، والدرر ١ / ٩٧ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٦ .

(٣) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، انظر العيني ٢ / ١٤٠ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٧٨ ، وشرح التسهيل ٦/١ .

(٤) البيت من الطويل ، من قصيدة لسواد بن قارب ، انظر العيني ١١٤/٢ ، والدرر ١/ ١٠١ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٧١ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٧٦ .

(٥) قائله : سعد بن مالك ، والبيت من الكامل ، انظر الكتاب ٢٧/١ ، انظر الدرر ٩٧/١ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٧٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٦ ، والخزانة ٩٠/٢ .

(٦) قائله : العجاج ، انظر الكتاب ٢ / ٣٠٣ ، والدرر ٩٨/١ ، واللسان (طبخ) وشرح الديوان صـ ٤٥٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٨) قائله عمران بن حطان والبيت من الوافر . انظر الكتاب ٢ / ٣٧٥ والخزانة ٢/ ٤٣٥ والعيني ٢ / ٢٢٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٧ .

وقول الآخر [١] :

أَصِخْ فعساك أن تُهْدي أرعواء لقلبك بالإصاخة مستفاد

فالتكلم بهذا جائز بإجماع ، ولكن أختلف في الضمير المتصل " بعسى " أهو منصوب المحل أم مرفوعة ؟ فاتفق سيبوية والمبرد على أنه منصوب المحل " وأن " والفعل في موضع رفع إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسماً والمرفوع خبراً حملاً على " لعل " ولبرد يجعل المنصوب خبراً مقدماً ، وأن والفعل اسماً مؤخراً [٢]

فعلى مذهب سيبويه تكون " عسى " عاملة النصب في الاسم مثل " لعل " وحُملت على " لعل " لأنها مشابهة لها في المعنى " فعسى " ترد للرجاء والاشفاق ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : { وَعَسَى أن تَكرَهُوا شَيئاً وَهُوَ خَيرٌ لَّكُم وَعَسَى أن تُحِبُّوا شَيئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ } [٣] .

وَلعل ترد للترجي ، وهو الأشهر والأكثر مثل : لعل الله يرحمنا وللإشفاق مثل : لعل العد تتقدم [٤] فحمل " عسى في ألا لعمل على " لعل لمشابهتها لها في المعنى .

الصورة السادسة : بين الإيجاب والنفي :

جاء إعطاء الشيء حكم المشابه له في المعنى بين الإيجاب والنفي وذلك بأن يأخذ اللفظ حكماً لا يأخذه في الأصل إلا بعد النفي فيأخذه بعد الإيجاب ، لأنه في معنى النفي وقد جاء ذلك في المسائل الآتية :

المسألة الأولى : وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاد :

الاستثناء المفرغ هو ما حذف فيه المستثنى منه ، وفُرِّغ العامل لما بعد إلاَّ ، ولا يكون ذلك إلا إذا تقدم نهي أو ، نفي صريح أو مؤول ولا يحذف المستثني منه مع إيجاب محض ، لأنه يلزم منه الكذب لأن حقيقته قولك : رأيت إلاَّ زيداً : عَمَّ نظرة الناس إلاَّ زيداً وذلك غير جائز ، بخلاف : لم أر إلاَّ زيداً فإن حقيقته : لم أر من الناس إلا زيداً ، وذلك جائز [٥] وتقدم النهي مثل قوله تعالى { وَلاَ تَقُولُوا عَلَى الله إلاَّ الحَقَّ }[٦] ، والنفي الصريح مثل قوله تعالى { وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ قَد خَلَت مِن قَبلِه الرُّسُلُ } [٧] .

أما النفي المؤول — وهو موضوع مسألتنا — فهو الإيجاب الذي جاء في معنى النفي ولذلك وقع الاستثناء المفرغ في حيزه ، مثال ذلك وقوله تعالى " ويأبى الله إلاَّ أن يُتِمَّ نورَهُ " [٨] فقد وقع الاستثناء المفرغ في هذه الآية الكريمة في الإيجاب لأنه في معنى النفي ، فالمعنى : ولا يريد الله إلا أن يتم نوره . [٩] وكذلك قوله تعالى " وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إلاَّ عَلَى الخَاشِعِينَ " [١٠] فالمراد بالكبيرة هنا : الصعوبة فكأنه قيل : لا تسهل إلا على الخاشعين [١١] ومثل : عدمتُ إلا زيداً وصمت إلا يوم الجمعة فأنها بمعنى لم أجد إلا زيدا ، ولم أفطر إلا يوم الجمعة . فوقع الاستثناء المفرغ في الأمثلة السابقة في الإيجاب لأنه جاء في معنى النفي — كما سبق — .

---

(١) البيت من الوافر ولا يعرف قائله أنظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٧ .

(٢) انظر الكتاب ليسبويه ٢ / ٣٧٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٩ .

(٣) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٤) انظر الجني الداني للمرادي صـ ٤٦٢ ، ٥٨٠

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٠ .

(٦) من الآية (١٧١) من سورة النساء .

(٧) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران

(٨) من الآية (٣٢) من سورة التوبة .

(٩) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢٧٠ ومغني اللبيب ٢ / ٦٧٦

(١٠) من الآية (٤٥) من سورة البقرة .

(١١) انظر شرح التسهيل ٢ / ٢٧٠ وغني اللبيب ٢ / ٧٦٧

المسألة الثانية : رفع المستثنى على إبداله من الموجب :

إذا كان المستثني بإلاَّ متصلاً مؤخراً – آي غير منقطع وغير مقدم على المستثنى منه فإنه يجوز في المستثنى النصب والإتباع .[١] من المستثنى منه بشرط اشتمال المستثنى منه على نهي أو معناه ، أو نفي صريح أو مؤول .

ومثال المشتمل عليه نهي أو معناه قول عائشة – رضي الله عنها " نهى عن قتل جنَّات البيوت الأبتر وذوي الطفيتين [٢] فإنه محمول على تقدير : لا يَقتل جنات البيوت إلا الأبتر . [٣]

والنفي الصَّريح ظاهر ، والمؤول بالصريح كقوله تعالى { وَمَن يَغفِرُ الذنُّوبَ إلاَّ الله } [٤] وَمَن يَقنَط مِن رَّحمَةِ رَبِّهِ إلاَّ الضَّالُونَ " [٥] فهذا أو أمثال استفهام واللفظ ونفي في المعنى ، فالله بدل من الضمير في " يغفر " ، والضالون " بدل من الضمير " في " يقنط "

ومن النفي المؤول : قلَّ رجل يقول ذلك إلا يزيدُ بمعني : ما رجل يقول ذلك إلا يزيد . فرفع المستثني في هذه الأمثلة مشروط – كما ذكرنا – باشتمال المستثني منه علي نهي أو معناه أو نفي صريح أو مؤول ،والنفي المؤول هو الموجب الذي هو في معني النفي وهو موضوع مسألتنا – ولذلك رفع المستثني علي إبداله من الموجب لأنه في العني النفي ومما جاء من الأمثلة على ذلك قوله تعالي " فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً " [٦] . في قراءة بعض السلف برفع قليل [٧] علي إبداله من المستثني منه وهو موج لأنه في معني المنفي والمعنى : لم يكونوا منه ، لأن قبلة : "فَمَن شَرِبَ مِنهُ فَلَيسَ مِنِّي " [٨] ومنه قول الشاعر [٩] :

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه أقربوُةُ إلاَّ الصَّبا والجَنُوبُ

فرفع " الصبا " علي البدل من المستثني منه وهو موجب لأنه في المعني المنفي لأن تغيب بمعي : لم يحضر ومثله قول أخر [١٠] :

بالصَّريمة منهم منزلة خَلَفُ عافٍ تَغَيرَّ إلاَّ النُّؤيُ والوَتَدُ

فرفع " النؤي " علي البدل من المستثني منه وهو موجب لأنه في المعني المنفي لأن تغير بمعني : لم يبق علي حالة [١١] .

المسألة الثالثة : وقوع " أحد " في الإثبات :

" أحد " هذا لا يقع إلا بعد نفي ، وقد جاء وقوعه في الإثبات مثل قولهم : إن أحد لا يقول ذلك . فأوقع أحد في الإثبات إلا أنه في هذا المثال نفس لضمير المستتر في " يقول " في المعني والضمير في سياق النفي ، فتنزل بمنزلة واقع بعد النفي [١٢] لأنه نفسه في المعنى فحمل عليه ، ومثله قول الشاعر [١٣] :

ولو سُئلت عني نور وأهلها إذا أحد لم ينطق الشفتان

---

(١) الاتباع على البدل عن البصريين ، وعلى العطف عنج الكوفيين

(٢) انظر صحيح مسلم ٢٧/٤ ، ٨٨/٤ ، ٩٠ ، ٩٢ والبخاري ١٠٩/٥ أو مسند أحمد ٤٥٣/٣ ، ٨٢/٦ ، وسنن أحمد ١٢١/٢ والترمزي : صيد ١٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/٢ .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة آل عمران

(٥) من الآية (٥٦) من سورة الحجر

(٦) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٧) قراءة رفع قليل لابن مسعود وفي شواذ ابن خالويه ص١٥ لأبي وألا عمشي . انظر معجم لقراءة ١٩٣/١ والبحر المحيط ٢٦٦/٢ .

(٨) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٩) البيت من الخفيف انظر الدرر ٩٤/١ وشرح الشافية ٧١٠/١ وشرح التسهيل ٢٨١/٢ .

(١٠) البيت من البسيط والبيت للأخطل انظر ديوانه ص١٦٨ والتصريح ٣٤٩/١ وشواهد المغني للسيوطي ٢٣٠ وشرح التسهيل ٢٨١/٢ .

(١١) شرح لتسهيل لابن مالك ٢٨١/٢ .

(١٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩٠/٢

(١٣) قائلة : الفرزدق والبيت من الطويل انظر ديوان ٨٧٠/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ص٢١٦ وشرح التسهيل ٩٠/٢ .

المسألة الرابعة : العطف " بولا " بعد الإيجاب :

" لا " تكون زائدة لتأكيد النفي مثل قولك : ما قام زيد ولا عمرو ، وقد جاء العطف " بولا " بعد الإيجاب لما كان معناه النفي مثال ذلك قول الشاعر [١] :

فما سَوَّدتني عامرٌ عن وراثةٍ أبيَ الله أنْ أسمو بأمٍّ ولا أب

فعطف بولا في البيت بعد الإيجاب لما كان معناه النفي فالمعنى قال الله لي لا تسمُ بأم ولا أب ، وقيل معناه لم يرد الله لي أن أسمو بأمٍّ ولا أبٍ [٢] .

---

(١) انظر معني البيت لابن هشام ٦٧٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ٦٧٧/٢ .

المبحث الثاني

إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه بأن تأخذ الكلمة حكم كلمة أخرى تشبهها في لفظها ، وقد ورد ذلك في أنواع الكلمة الثلاثة أي بالاسم والفعل والحرف ، وسأذكر صوراً مما جاء من هذه الأنواع :

الصورة الأولى : بين الاسم والاسم :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه بين الاسم والاسم وذلك فيما يلي :

المسألة الأولى : بناء باب " حَذام " على الكسر :

جاء بناء باب " حَذام [١] في لغة أهل الحجاز على الكسر [٢] تشبيهاً لها في اللفظ بدراك ونزال .[٣] فهي على وزن فَعَال " مثل دَرَاكِ وَنزَال .

وأهل الحجاز لما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيره ، لأن البناء واحد وهو ههنا اسم لمؤنث كما كان ثم اسماً للمؤنث وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ .[٤] ، وذلك مشهور في المعارف ، وربما جاء في غيرها وعليه وجه قول الشاعر :

يا ليت حظي من جداك الصَّافي والفضل أن تَترُكَني كَفَاف[٥] .

والأصل : كَفَافاً : فهو حال ، أو تَرْك كَفَافٍ ، فهو مصدر ، ومنه عند أبي حاتم قوله :

جاءت لتَصرِعني فقلتُ لها اقصِري إنّي امرؤ صرعي عليكِ حَرَام [٦]

فبني " حرام " على الكسر تشبيهاً بَنزَال ، ودَراكِ وقيل : ليس كذلك إذ ليس لفعله فاعل أو فاعله فالأولى قول الفارسي : إن أصله : حراميٌ كقوله :

أطرَباً وأنتَ قِنَّسْريٌّ والدَّهرُ بالإنسان دوَّاريُّ [٧]

ثم خُفِف ، ولو أقوى – أي جاء على الرفع لأنه خبر المبتدأ – لكان أولى وَاما [٨] قول الشاعر : [٩]

طلبوا صُلحَنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

---

(١) حذام معدولة عن حاذمة ، والحاذمة : الحاذقة بالشيء والحذم : لقطع وكذلك الخفة في كلام أو مشي وحذيم مشتقة من الحذم وهو السرعة في كلام أو سير وبه سميت حذام . انظر الاشتقاق لأبن دريد صـ ١١٨ / ٢٥٣ .

(٢) انظر معنى اللبيب لابن هشام ٦٨١/٢

(٣) هذا هو المرجع .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ٢٧٨/٣ .

(٥) هذا رجز لرؤية يخاطب به أباه العجاج وقد سرق والشاهد فيه " كفاف " حيث جاءت مبينة على الكسر في الأصل كفافا على الحال أو ترك كفاف فهو مصدر وهو شواهد شرح شواهد المغنى ٢ / ٩٥٦ والخزانة ١ / ٢٤٥ .

(٦) البيت من قصيدة لامرئ القيس به جر قوافيها كلها مجرورة سوى هذا البيت فإنه وقع في الأمواء . انظر المغني ٢ / ١١ وشرح شواهد ٢ / ٩٥٩ ورواية امرئ القيس ١١٦ .

(٧) من أرجوزة للعجاج ، والقنسري ، الشيخ الكبير ، والرواي الدهر يدور في الإنسان أحوالاً وهو من شواهد شرح شواهد المغنى الـ٤٨ وخزانة الأدب ٣ / ٥١١ .

(٨) المرجع السابق ٢ / ١١ / ٦ .

(٩) البيت من الخفيف من قصيدة لأبي زبيد الطائي . انظر خزانة الأدب ١٥١/٢ ،١٥٦ والدرر ٩٩/١ والأشموني ٢٠٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧٨/١ .

فقيل : عُلِّلَ بناء قطعه عن الإضافة ، ولكن عله كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك " قبل " ، " بعد " شبهه " بنزال " .

وأما بنو تميم فإنهم أعربوا باب " حذام " فيقولون : هذه قَطامُ ، وهذه حذامُ ، وعلى لغتهم أُلغي هذا الشبه .

المسألة الثانية : ضم " أي " في الاختصاص :

جاء ضم " أيّ " ورفع صفتها في الاختصاص في قولهم : اللهمَّ اغفر لنا أيّتُها العصابةُ . بضم " أية " ورفع صفتها كما يُقال : يا أيتُها العصابةُ .

في النداء ، وإنما كان حقها وجوب النصب لأنها أسلوب اختصاص مثل قولهم : نحنُ العَربَ أقوى الناس للضيف ، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أُعطيت حكمها من البناء على الضم ورفع الصفة ، وأن انتفى موجب البناء .

قال سيبويه : " وزعم – يعني الخليل – أن دخول " أيّ " في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حُمل عليه النداء يعني " أيتها " فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه : " يا " ولكنهم خزلوها وأسقطوا حين أجروه على الأصل " [١]

وأما : نحن العرب في المثال فإنه لا يكون منادي لكونه " بأل " فأُعطى الحكم الذي يستحقه في نفسه ، وأما : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، فواجب النصب سواء اعتبر حاله – وهو الاختصاص – فهو منصوب بفعل مضمر تقديره : أخص ، أو اعتبر حال ما يشبهه وهو المنادي المضاف الواجب النصب أيضاً ومن الأمثلة في استعمال " أي " بالضم ورفع صفتها حملاً على " أي " في النداء لشبهها بها في اللفظ قولهم في الاختصاص : عَلَىَّ أيُّها الجوادُ تعتمد أيُّها الفقيرُ ، وأنا أيُّها العبدُ أفقرُ العبيد إلى عفو الله تعالى .[٢]

الصورة الثانية : بين الفعل والفعل :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه بين الفعل والفعل ، وقد ورد من ذلك بين الفعل الماضي والفعل الأمر في مسألة : حذف الفاعل من أفعل به في التعجب .

جاز حذف الفاعل من أفعل به في التعجب لما كان مشبهاً في اللفظ لفعل الأمر[٣] نحو قوله تعالى : { أسمِعْ بهم وَأبصِر } [٤] أي : وأبصر بهم ، فحذف للعلم به مَع كونه فاعلاً ، لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة .

ومنه قول الشاعر : [٥]

فذلك إن يلقَ المنيه يَلْقَها حميداً وإن يستغن يوماً فأَجدِر

أي : فأجدر به . فأفْعِل به في التعجب على الرأي الراجح أنه اللفظ أمر ، وفي المعنى خبر إنشائي مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء . [٦] فأحسن بزيد مُشْبهً في اللفظ لقوله : امرر بزيد ، لذلك جاز حذف فاعله كما سبق .

---

(١) الكتاب لسبيويه ٢/٢٣٥، ٢٣٦

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٣٤

(٣) انظر الاقتراح صـ٢٠٥ .

(٤) من الآية (٣٨) من سورة مريم

(٥) البيت لعروه بن الورد وهو من الطويل انظر ديوانه انظر ديوانه ٣٧ ط دار صادر والدرر ٢/١٢٠ وشعراء النصرانية ٨٨٦ والتصريح ٢/٩٠ والأشموني ٣/١٦ وشرح التسهيل ٣/٣٧

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣

ولشبه أفعِل به في التعجب بفعل الأمر جاز أيضاً يؤكد بالنون ، كقول الشاعر[١] :

وَمُستبدل مِن بعد غَضْبي صُريمة فأحر به من طول فقرٍ وأَحْريا

أراد : وأحرين ، فأبدل النون للوقف ألفاً ، وهذا إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي .[٢]

الصورة الثالثة : بين الحرف والحرف :

جاء إعطاء الشيء حكم المشابه له في لفظ بين الحرف والحرف وقد ورد ذلك في المسائل الآتية :

المسألة الأولى :

توكيد المضارع بالنون بعد " لا " النافية :

جاء توكيد الفعل المضارع بالنون بعد " لا " النافية حملاً لها في اللفظ على " لا " الناهية التي يؤكد المضارع بالنون بعدها مثال ذلك قوله تعالى : { ادخُلُوا مَسَاكنَكُم لاَ يحطِمَنَّكُم سُلَيمَانُ وجُنُودُهُ }[٣] ، وقوله تعالى : { واتَّقُوا فِتنةً لا تُصَيبنَّ الذَّينَ ظَلَمُوا مِنكُم خَاصَّةً "[٤]

فأكد الفعل المضارع بالنون بعد " لا " النافية في الآيتين السابقتين ، وهذا محمول في اللفظ على " لا " الناهية نحو قوله تعالى : { وَلاَ تَحسَبَنَّ الله غَافِلاً }[٥] .

وقد اشترط في توكيد الفعل المضارع المنفي كونه منفياً " بلا " لشبهه بالفعل المضارع المؤكد بالنون بعد " لا " الناهية[٦] كما في الآيتين السابقتين ومثل قول الشاعر :[٧]

فلا الجارةُ الدُّنيا لها تلحيَنَّها ولا الضيف عنها إن أقام مُحّولُ

فأكد الفعل المضارع بالنون بعد " لا " النافية حملاً لها في اللفظ على " لا " الناهية .

المسألة الثانية : دخول لام الابتداء بعد " إنَّ " التي بمعنى نَعَم :

جاء دخول لام الابتداء بعد " إنَّ " التي بمعنى نَعَم لشبهها في اللفظ " بإنَّ " المؤكدة قاله بعض النحويين في قراءة من قرأ[٨] " إنَّ " { هَذَانِ لَسَاحِرَانِ }[٩] على أن " إنَّ " بمعنى " نَعَم " ودخلت اللام بعدها لشبهها في اللفظ بإنَّ المؤكدة .

المسألة الثالثة : تركيب النكرة مع " لا " الزائدة :

جاء تركيب النكرة مع " لا " الزائدة لشبهها في اللفظ " بلا " النافية وقد قيل : إن هذا التركيب نادر كقول الشاعر :[١٠]

لو لم تكن غطفان لا ذنوبَ لها إذن للام ذوو أحسابها عُمَراً

وقيل : هذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ .[١١]

---

(١) أنشده ابن الأعرابي والبيت من الطويل . انظر العيني ٦٤٥/٣ والدرر ٩٨/٢ والمساعد ١٥٣/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٩/٦ وشرح االتسهيل ٣٠/٣، ٣٨ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٣

(٣) من الآية (١٨) من سورة النمل .

(٤) من الآية (٢٥) من سورة الأنفال .

(٥) من الآية (٤٢) من سورة إبراهيم .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٣

(٧) قائلة النمر بن تغلب ، والبيت من الطويل ، انظر ديوانه ٩٢ والعيني ٣٤٢/٤ ، وشواهد المغني للسيوطي ٢١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٣

(٨) ذكر المبرد أنها قراءة ابن مسعود ، انظر المقتضب ٣٦١/٢ ، والإتحاف صـ ٣٠٤ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ ، والجني الداني صـ ٣٩٨

(٩) من الآية (٦٣) من سورة طه .

(١٠) البيت من البسيط وقائله : الفرزدق ، انظر العيني ٣٢٢/٢ ، والدرر ١٢٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٢ .

(١١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٢

الصورة الرابعة : بين الاسم والحرف :

جاء إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه بين الاسم والحرف وذلك في المسائل الآتية :

المسألة الأولى : زيادة " إنْ " بعد " ما " الموصولة و " ما " المصدرية :

جَازَ زِيَادَةُ " إنْ " بعد " ما " المصدرية الظرفية وهي حرف اسم [١] — وبَعْدَ " مَا " المَوْصُولَة التي بمعنى الذي — وهي اسم — لأنهما بلفظ " ما " النافية — هي حرف — مثال الأول قول الشاعر[٢] :

ورَجَّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيد

" فما " في هذا البيت مصدرية توقيتية ، وزادوا " إن " بعدها لشبهها في اللفظ " بما " النافية .[٣] ، ومثال الثاني قول الشاعر[٤] :

يُرَجِّي المرءُ مَا إنْ لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوبُ

أراد : يرجي المرء الذي لا يراه [٥] ، " فما " في هذا البيت موصولة بمعنى " الذي " وزيدت " أن " بعدها لشبهها في اللفظ " بما " النافية . فهذان محمولان على نحو قوله[٦] :

حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي

فزيدت " إنْ " بعد " ما " النافية ، وتعين الحكم بالزيادة على " إنْ " التي بعد " ما " النافية [٧] ، وعليه زادوا " إنْ " بعد " ما " الموصولة ، و "ما " المصدرية لشبهها في اللفظ " بما " النافية .

المسألة الثانية : دخول لام الابتداء على " ما " النافية :

جاز دخول لام الابتداء على " ما " النافية حملاً لها في اللفظ على " ما " الموصولة الواقعة مبتدأ مثال ذلك قول الشاعر[٨] :

لَمَا أغفلتُ شكرك فأصطنعني فكيف ومن عَطَائِكَ جُلُّ مَالي ؟

فقد دخلت لام الابتداء في هذا البيت على " ما " النافية في قوله : " لَمَا " لشبهها في اللفظ " بما " الموصولة الواقعة مبتدأ ، والتي تدخل عليها لام الابتداء مثل : لَمَا تَصنعه حسنٌ .[٩]

---

(١) وهي اسم عند بعض الكوفيين والأخفش لعود ضمير المصدر من صلتها عليها إن كان الفعل غير متعد ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً فإذا قلت : أعجبني ما صنعت فتقديره عندهم : ما صنعته : فالهاء تعود على " ما " . أما عند البصريين فهي حرف لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها ، انظر رصف المباني ٣١٥ .

(٢) قائله : الملعوط بن بدل القريعي والبيت من الطويل — الكتاب ٢٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٣/٨ ، والعيني ٢٢/٤ ، والدرر ٩٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١

(٤) نسب لجابر بن رألان الطائي وقيل : إياس بن الأرت ، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١٠٧/١ ، والبيت من الوافر ، انظر الدرر ٧٩/١ ، وشرح بيت التسهيل لابن مالك ٣٧١/١

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ ، ورصف المباني للمالقي صـ١٠٩ .

(٦) قائله امرؤ القيس والبيت في ديوانه صـ ٣٢ ، والأزهية ٤١ والمقرب ٢٠٥/١ ، والخزانة ٢٢١/٤ ، واللسان (حلف) والمغني ١٧٣/١ وشواهد المغني ٣٤١ ، والفاجر : الكاذب ، والصالي : الذي يصطلي النار .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ .

(٨) لم يعرف قائله ، انظر الدرر ١١٦/١ ، ورصف المباني ١٤٣ ، وشواهد المغني ٩٥٦ .

(٩) انظر رصف المباني ٢٤٣ ، مغني اللبيب ٦٨٠/٢ .

المسألة الثالثة : بناء " حاشا " وهي اسم :

جاز بناء " حاشا " في قوله تعالى : { وَقُلْنَ حَاشَ لِلّه }[١] وهي اسم لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية [٢] ، والدليل على أسميتها قراءة بعضهم " حاشا " بالتنوين على إعرابها كما تقول : تنزيهاً لله [٣] ، وإنما قيل : إنها ليس حرفاً لدخولها على الحرف ، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها[٤] .

ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسم مضاف تارة إلى ما بعده ، وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه يقال : حاشي الله ، وحاش لله كما يقال : معاذ الله ، ومعاذ لله[٥] .

وقيل : إن " حاشا " في الآية السابقة فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال وفاعله مضمر يعود على يوسف عليه السلام ، ومفعوله محذوف اختصاراً كأنه قال : حاش يوسف الفعلة لأجل الله ، وهذه مضارعها : يحاشي ومعناها : المجانبة[٦] .

ومن يؤيد القول بأنها اسم قال عن هذا القول السابق : وهذا التأويل لا يتأتي في كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا ؟ أو أفعلت كذا ؟ فتقول : حاشا لله فإنما هذه بمعنى : تبرأت لله براءة من هذا الفعل[٧] .

وقد ذكر سيبويه أن " حاشا " ليس باسم فقال : " وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما نجر " حتى " ما بعدها[٨] .

والرأي الراجح في " حاشا " في الآية الكريمة أنها اسم وليست حرفاً لدخولها على الحرف ، والحرف لا يدخل على الحرف ، ولا فعلاً ، لأنه ليس بعدها اسم منصوب بها ، وقد بُنيت ، وهي اسم لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب " حذام " لذلك[٩] .

المسألة الرابعة : وقوع " قط " بعد " ما " المصدرية :

جاء وقوع " قط " بعد " ما " المصدرية كما تقع بعد " ما " النافية لمشابهتها لها في اللفظ مثال ذلك قول بعض الصحابة رضي الله عنهم : " قصرنا الصلاة مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكثر ما كنا قطُّ وآمَنَه " [١٠] .

فأوقع " قط " بعد " ما " المصدرية كما تقع بعد " ما " النافية إذ يقال : ما فعلته قطّ ، " فقط " في هذا المقطع في هذا الموضع ظرف زمان لاستغراق ما مضي وتختص بالنفي[١١] .

---

(١) من الآية (٥١) من سورة يوسف .

(٢) انظر الاقتراح للسيوطي صـ ٢٠٥.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢ .

(٤) انظر مغني اللبيب ٦٨١/٢ .

(٥) انظر رصف المباني ١٧٩ .

(٦) المرجع السابق ١٨٠ .

(٧) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٨١/٢ .

(٨) الكتاب لسيبويه ٣٤٩/٢ .

(٩) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٨١/٢ .

(١٠) أخرجه البخاري في ٢٥ كتاب الحج ٨٤٠ باب الصلاة بمني وفي شواهد التوضيح صـ ١٩٠ .

(١١) انظر مغني اللبيب لابن هشام ١٧٥/١ .

المبحث الثالث

إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه ومعناه

جاء إعطاء الشيء حكم المشابه له في لفظه ومعناه : بين " أَفْعَل التفضيل " وأَفْعَل " التعجب : المشابهة بينهم في ألفظ والمعنى ، فإن أَفْعَل المتعجب به يناسب أفعل التفضيل وزنا واصلا وإفادة للمبالغة ، وأن كل واحد منهما محول على الآخر فيما هو أصل فيه ، ومن أجل تناسبهما سوت العرب بينهما في أن يصاغ كل واحد منهما مما صيغ منه الآخر ، وألا يصاغ ما لا يصاغ[١] .

ولهذا الشبه بينهما في اللفظ والمعنى أعطى كل واحد منهما حكماً حملاً على الآخر وقد تمثل ذلك في مسائل :

المسألة الأولى : منع أَفْعَل التفضيل أن يرفع الظاهر :

لقد منعوا أَفْعَل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأَفْعل في التعجب أوجب له القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ وفي العمل[٢] .

فكما أن أَفْعل المتعجب به لا يرفع ظاهر كذلك أَفْعل التفضيل لا يرفع — في الأعراف — فاعلاً ظاهراً إلا على لغة ضعيفة حكاها بعضهم فقال على تلك اللغة : مررت برجل أكرمَ منه أبوه لأنه بمعنى مررت برجل فائقه في الكرم أبوه[٣] .

وقالوا : لا يرفع أفعل التفضيل فاعلاً ظاهراً إلا بقرائن تهيئة لرفع الظاهر عند جميع العرب وذلك بأن يكون الظاهر مفضلاً على ما هو له في المعنى من مذكور بعده أو مقدر ، (وأن يكون الظاهر أيضاً بعد ضمير مذكور أو مقدر وذلك الضمير مفسر بعد نفي أو شبهه بما أفعل صفة له[٤] .

ومثال ذلك ما اشتهر عند النحو بين بمسألة الكحل مثل قولهم ما رأيت أحداً أحسن في عينة الكحل منه في عين زيد[٥] .

على أن " الكحل " فاعل لأحسن وهو أسم ظاهر لوجود القرائن التي هيئت " أَفْعل " التفضيل أن يرفع هذا الظاهر والتي ذكرتها قبل ذلك ، والأمثلة على ورود ذلك كثيرة[٦] .

المسألة الثانية : جواز تصغير " أَفْعَل " في التعجب :

أجازوا تصغير " أَفْعَلَ " في التعجب وهو فعل[٧] — لشبهه بأَفْعَل التفضيل لفظاً ومعنى مثال ذلك قول الشاعر[٨] :

ياما أُمَيلح غِزلاناً شدنَّ لنا من هؤلّيائكُنَّ الضَّال والسَّمُرِ

---

(١) أنظر شرح التسهيل لأبن مالك ٥٠/٣ .

(٢) أنظر شرح التسهيل لأبن مالك ٦٥/٣ .

(٣) المرجع السابق صـ٦٥/٣ .

(٤) المرجع السابق صـ ٦٥/٣ .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٣٢/٣١/٢ وشرح التسهيل لأبن مالك ٦٥/٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٣ ، ٦٦ والكتاب لسيبوية ٣٢/٣١/٢

(٧) مختلف في فعلية عند الكوفيين متفق على فعلية عند البصريين قبل : وهو الصحي اللزوم اتصال نون الوقاية عاملاً في يا المتكلم نحو ما أفقرني إلى عفو الله ، ويكون كذلك الا فعل المتعجب منه منصوب بأفعل على المفعولية انظر شرح التسهيل لي ابن مالك ٣١/٣ .

(٨) البيت من البسيط . نسب إلى كامل الثقفي وإلى الرجعي وإلى المجنون وإلى الكثيرين . انظر ١١٩/٤٩/١ وابن يعيش ١٤٣/٧ والتبصيرة ٢٧٢/١ والمساي ع /١٥٥ والأشموني ١٤/٣ والهمع ٩٠/٢ والمغني ٦٨٢/٢ وشرح التسهيل لأبن مالك ٤٠/٣ .

وقد سُمع ذلك في " أحسن وأملح " ذكره الجوهري ، ولكن النحويين قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان قال أبو بكر الأنباري : ولا يقال إلاَّ لمن صغر سنه[١] .

المسألة الثالثة : تصحيح عين " أَفْعَل " المتعجب به وأصلها الإعلال :

إذا كانت عين " أَفْعَل " في التعجب ياءً أو واواً وجب تصحيحها نحو : ما أبين الحق ، وأنوره ، وما أقومه وما أبيعه ، وأصله الإعلال لكنه صحيح حملاً على " أَفْعَل " التفضيل وزناً ومعنى فأتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه كما أجرى اسم الفعل مجرى المضارع في العمل وأجرى المضارع مجرى اسم الفعل في الإعراب .[٢]

فأعطى " أَفْعَل " في التعجب حكم " أَفْعَل " التفضيل لمشابهته له لفظاً ومعنى . قال سيبوية : " وَيَتَمُّ أَفْعَلُ اسماً [٣] وذلك قولك : هو أن قَوَلُ الناس .

أبيعُ الناس ، وأقول منك وأبيعُ منك ، وإنما أتمو ليفصلوا بينه وبين الفعل المنصرف نحو : أقال وأقام ، ويُتَمُّ في قولك : ما أقوله وأبيعه ، لأن معناه معنى أفعلُ منك وأفعلُ الناس "

المسألة الرابعة : منع أَفْعَل التفضيل التأنيث التثنية والجمع :

أَفْعَل " التفضيل إذا كان عارياً أي : غير مضاف ولا مشفوع بحرف التعريف مُنِع التأنيث والتثنية والجمع ولزم الإفراد والتذكير لشبهه " بأَفْعَل " المتعجب به لفظاً ومعنى ، ولا يكتمل شبهه إلاَّ بتنكيره فيقال : زيد أفضلُ من عمرو ، وهما أفضل من بشر ، وهم أشجع من غيرهم ، وهند أجمل من دعد ، وبناتها أصلح منهما ، والأمهات أشفق من الأخوات ، كما أن أفعل المتعجب به لزم الإفراد والتركيز فيقال : ما أحسن زيداً ، وما أحسن هنداً وما أحسن الأخوات[٤] . فُحمل " أَفْعَل " التفضيل على أفعل المتعجب به لمشابهته له لفظاً ومعنى .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٨٢/٢ ، والانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٢٧/١ والصحاح للجوهري (ملح ٤٠٧/١) .

(٢) انظر شرح التسهيل لأبن مالك ٣٩/٣

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٥٠/٤ .

(٤) انظر شرح التسهيل لأبن مالك ٥٣/٣ ، ٥٨

المبحث الرابع

إعطاء الشيء حكم المجاور له

قد يُعطي الشيء حكم المجاور له سواء كان المجاور له متقدماً عليه أو متأخراً عنه ، ويحدث بسبب هذه المجاورة تغيير في الكلمة يُخرجها عن الحكم الذي كانت عليه في الأصل إلى مثل حكم الكلمة المجاورة لها ، وإليك صوراً من هذا التغيير الذي حدث بسبب إعطاء الشيء حكم المجاور له .

الصورة الأولى : تغيير في حكم الإعراب :

هذا التغيير الذي حدث بسبب الجوار تغيير في حركة الإعراب بأن يكون باتباع حركة لام الكلمة الثانية (وهي حركة الإعراب) لحركة لام الكلمة السابقة لمجاورتها لها ، وهذا النوع يكون بالاتباع في حركة الكسر مجرور بالكسرة للمجاورة ، ويسمى (الخفض على الجوار) ويأتي هذا النوع في كلام العرب في : النعت ، والتوكيد والعطف (عطف النسق) ، ويكون في الكلمة المتأخرة وهي التابعة لمجاورتها للكلمة المتقدمة عنها .

أولا : النعت :

ورد الخفض على الجوار في النعت في قول العرب : هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ . بجر " خرب " بالإتباع في حركة الكسر " لضب " المجرورة بالكسرة للإضافة إلى " جُحر " وهذا ما يسميه النحويون بالإتباع على المجاورة ، أو بالجر على الجوار ، وهذا الاتباع استعمل في كلام العرب قليلاً ، وورد عن بعض العرب كما أخبر عن ذلك سيبويه [١] ، وهذا تغيير في حركة الإعراب ، والقياس غير ذلك لأن " خربا " في المثال السابق نعت " للجُحر " ،" والجُحر " رفع لأنه خبر المبتدأ فوجه النعت الرفع مطابقة للمنعوت في الإعراب ، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت " للضب " لأن الذي " خرب " هو " الجُحر " وليس " الضب " فهو نعت للذي أضيف إليه " الضب " ، ولكنهم جروه لأنه نكره " كالضب " ولأنه في موضع يقع فيه نعت "الضب " ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد [٢] ، ولأنه قد جاروه فأخذ حكمه في الجر فجر إتباعاً له فإن الشيء يعطي حكم الشيءُ إذا جاوره[٣].

وقد وضح لنا سيبويه علة الاتباع على المجاورة بقرب الجوار فقال : " وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ ، ونحوه " [٤]

وذكر سيبويه القياس في ذلك فقال : " ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ ، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن " الخرب " نعت " الجُحر " ، " والجحر " رفع ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت " للضب " ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى " الضب " فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت " الضب " ، ولأنه صار هو " والضب " بمنزلة اسم واحد ...[٥] .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١

(٣) انظر الخصائص لابن جني ٢٩١/١ ، والمنصف ٢/٢ ، ٤ ومغني اللبيب لابن هشام ٦٨٢/٢ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام صـ٤٠٠

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ٦٧/١ .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ .

" هذا وقد ورد الجر على المجاورة في النعت في القراءات القرآنية الشاذة فقد جاء في قوله تعالى : { إنَّ الله هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّة المَتِينُ }[١] .

قرأها يحي بن وثاب ، والأعمش بجر " المتين " وقرأها باقي القُرَّاء " المتينُ " بالرفع [٢] لأنها نعت " لذو " أو " الرزاق " لأن " المتين " مذكر فهو بالرفع صفة للمذكر " ذو " أو " الرزاق " .

وقد خرجها بعض النحويين على الجوار " لقوة " المجرورة فجر " المتين " لمجاورتها لها فجاءت حركتها بالكسر تابعة لحركة الجر السابقة وهي الكسرة فتغيرت حركة الإعراب من الرفع إلى الجر للمجاورة للكلمة السابقة ويجوز في جر " المتين " وجه آخر وهو أن يكون صفة " لقوة " مع كونها مؤنثاً لأنها بمعنى : الحبل يريد : قوى الحبل ، وقيل : لأن " القوة " مؤولاً على معنى التضمين ولذلك ذكر صفتها " المتين "[٣] .

وقد ورد الجر على الجوار في النعت في الشواهد الشعرية ، وقد اشترط ابن مالك لجوازه أمن اللبس فقال : " وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس "[٤] .

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت بالجر على الجوار في النعت قول الشاعر[٥] :

كأنَّما ضَرَبَتَ قُدَّام أعينها قُطناً بمستحصدِ الأوتَارِ مَحلُوجِ

بخفض " مَحْلُوج " على الجوار لما قبله " الأوتار " مع أنه " لقطن " المنصوبة ومثله قول الشاعر[٦] :

كأنَّ نسجَ العنكبوت المُرْمَل

" فالنسج " مذكر ، " والعنكبوت " مؤنث ، " والمُرْمل " مذكر فهو في الحقيقة صفة " للنسج " وكان حقه النصب لأنه صفة للاسم المنصوب ولكنه جر " المرمل " لمجاورته للعنكبوت المجرورة فهو من إعطاء الشيء حكم المجاور له ، ومثله أيضاً قول الشاعر[٧] :

كَأَنَّ أبانا فِي عَرَانين وَبْله كبيرُ أُنَاس في بجادٍ مُزَمَّل

بجر كلمة " مُزَمَّل " لمجاورتها لكلمة " بجاد " المجرورة وحق كلمة " مُزمَّل " الرفعَ لأنها صفة لكلمة " كبير " المرفوعة ، ولكنه جرها للمجاورة ، ومثله قول الشاعر[٨] :

تُريك سنَّة وجهٍ غير مقرفة بلساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

بجر كلمة " غير " لمجاورتها لكلمة " وجه " المجرورة وكان حق كلمة " غير " أن تكون منصوبة لأنها نعت لكلمة " سنة " المنصوبة ، ولكنه جرها لمجاورتها للكلمة السابقة المجرورة .

---

(١) الآية (٥٨) من سورة الذاريات .

(٢) انظر شواذ ابن خالوية صـ١٤٥ ، والمحتسب لابن جني ٢٨٩/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٤٥/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/٤ والبيان في غريب إعراب القرآن للعكبري ٣٩٣/٢

(٣) قاله العكبري انظر إملاء ما من به الرحمن ٢٤٥/٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣ .

(٥) البيت من البسيط انظر الإنصاف للأنباري مسألة رقم ٨٤ والخزانة ٣٢٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣ .

(٦) قائله : العجاج والبيت من الرجز انظر ديوانه صـ٤٧ والكتاب لسيبويه ٤٣٧/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ وبعده :

عَلَى ذُرا قُلامِه المُهدَلَ سُتُّورُ كتان بأيدي غُزَّل

(٧) قائله امرؤ القيس والبيت من الطويل ، اللغة : عرانين وبله : أنواع مطره ، بجاد : كساء ، مزمل : مغطى انظر ديوانه صـ ١٠٥ والخزانة ٣٢٧/٢ ، والمغني ٦٨٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣

(٨) قائله : ذو الرمة والبيت من البسيط ، وسنة الوجه : حره أو دائرته أو الجبهة ، المقرف ، من أمه عربية لا أبوه . انظر ديوانه صـ١٢ والخزانة ٣٢٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٧٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ .

ومثله قول الشاعر [١]

جَزَي الله عَنِّي الأعَورين مَلامة وعَبْدةَ ثَغْرَ الثَّورةِ المتضاجم

بجر كلمة المتضاجم لمجاورتها لكلمة " الثورة " المجرورة وكان حق كلمة " المتضاجم " النصب لأنها صفة لكلمة " ثغر " المنصوبة ولكن جرها على الجوار للكلمة السابقة .

فكل هذه الشواهد السابقة جاءت في النعت بتغيير في حركة الإعراب من الرفع أو النصب إلى الجر في لام الكلمةِ الثانية لمجاورتها لحركة لام الكلمة السابقة فأعطى الشيء حكم المجاور له .

ثانيا : التوكيد :

قد ورد إعطاء الشيء حكم المجاور له في التوكيد بتغيير حركة الإعراب في لام الكلمة الثانية لمجاورتها للام الكلمة السابقة ، وما ورد في التوكيد نادر ذكروا منه قول الشاعر : [٢]

يَا صَاحَ بلِّغ ذَوي الزَّوجَاتِ كلِّهم أن لَيس وَصلُ إذَا انحلَّتَ عُرَي الذَّنَبِ

أنشده الفراء عل جر كلمة " كلهم " وهي توكيد لكلمة " ذوي " المنصوبة فكان حقها النصب ولكنه جرها بالكسرة لمجاورتها لكلمة " الزوجات " المجرورة للإضافة .

قال الفراء : " أنشد فيه أبو الجراح بخفض " كلهم " فقلت له :

هلا قلت : " كلهمَ " يعني بالنصب — فقال هو خير من الذي قلته أنا ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض . " [٣]

ثالثا : في العطف :

جاء الجر على الجوار في العطف — عطف النسق — وذلك بأن تكون لام الكلمة الثانية مجرورة لمجاورتها للام الكلمة السابقة .

وقد ورد هذا النوع في القراءات القرآنية المتواترة من ذلك : قوله تعالى : { فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأيدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامسَحُوا برءُوسِكُمْ وَأرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعبَين }[٤] .

قُرئت هذه الآية " وَأرْجُلَكُمْ " بجر أرجلكم " وهي قراءة باقي القُرَّاء غير نافع وابن عامر والكسائي وحفص . [٥]

وقراءة الجر لمجاورتها لكلمة " برءوسكم " المجرورة مع أن " أرجلكم " معطوفة على " أيديكم " المنصوبة ، وأن " الأرجل " مغسولة لا ممسوحة وقد أجاز بعض النحويين هذا العطف على الجوار في هذا الموضع [٦] بينما أنكر بعضهم الخفض على الجوار في هذه الآية .

وكذلك قال بهذا أيضاً النحاس[٧] ، ومن لطيف ما ذكره النحاس أن مفاد الآيتين وجوب الغسل والمسح ، فقراءة النصب أوجبت الغسل وقراءة الجر أوجبت المسح فالقراءتان بمنزلة آيتين[٨] .

---

(١) قائله : الأخطل والبيت من الطويل اللغة : ثغر : حياء ، الثورة ، البقرة ، المتضاجم : المعوج ، انظر شعر الأخطل صـ٢٧٧ والكامل للمبرد ١٦٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ .

(٢) قائله : أبو الغريب أحمد شعراء الأعراب والبيت من البسيط ، انظر خزانة الأدب ٣٢٣/٢ ، والدرر ٧٠/٢ ومغني اللبيب ٦٨٣/٢ وشرح أبيات المغني ٧٤/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٣ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٧٥/٢ ، وغنى اللبيب ٦٨٣/٢ .

(٤) الآية (٦) من سورة المائدة .

(٥) انظر الكشف لمكي ٤٠٦/١ والسبعة في القراءات ص٢٤٢ والبصرة في القراءات ص١٨٦ والتيسير ص٩٨ والمكرر ص٣٣ والعنوان ص٨٧ والإتحاف ٥٣٠/١ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢ والتبيان للعكبري ٤٢٢/١ .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس ٩/٢ .

(٨) انظر المرجع السابق ٩/٢ .

وعلى هذا فتكون قراءة الجر في " أرجلكم " من الاتباع على المجاورة وتغيير في حركة الإعراب من الفتح إلى الكسر لمجاورتها لحركة لام الكلمة السابقة " برءوسكم " المجرورة بالكسرة على رأي من يقول بذلك .

قوله تعالى : { يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ }[١] " قرأت هذه الآية " من نار ونحاس " بجر كلمة نحاس " وهي قراءة سبعية متواترة قرأ بها ابن كثير وأبو عمر .[٢]

وقد وَجَّه النحويون هذه القراءة على أنها من العطف على الجوار لكلمة "نار" المجرورة فتبعتها في حركة الكسر مع أنها معطوفة على كلمة " شواظ " المرفوعة لأن " الشواظ " اللهب ، و" النحاس " الدخان فالمعنى : يُرْسَل عليكما لهب من نار ، ويُرْسَل عليكما دخان[٣] .

وعلى هذا فتكون قد تغيرت حركة الإعراب من الضمة إلى الكسرة في لام الكلمة الثانية " نحاس " لمجاورتها للام الكلمة السابقة " نار " وقيل : الخفض بالعطف على " نار " على الرغم من أن المعنى يقتضي رد " نحاس " على " شواظ " ذلك لأن المقصود من النحاس الدخان ، وهذا يفهم من كلام مكي[٤] إذ جعله بالعطف على " نار " فجعل الشواظ يكون من نار ويكون من دخان .

وفيه بُعد في المعنى لأن اللهب لا يكون من الدخان ، ويمكن القول بأن يكون " نحاس " معطوف على " نار " لفظاً للمجاورة ، ومعطوف على " شواظ " معنى وحكما .

وقوله تعالى : " وَحُورٌ عِينٌ[٥] " . قرأت هذه الآية " وحورٍ عينٍ " بالجر وهي قراءة متواترة قرأ بها حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع[٦] .

وقد خرجت قراءة الجر بالعطف على الجوار لـ " أكواب وأباريق " المجرورة والعطف في المعنى على " ولدان مخلدون " لا على " أكواب وأباريق " إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور[٧] .

فعلى هذا يكون العطف بالمعنى على " ولدان مخلدون " المرفوعة ، ويكون العطف باللفظ على " أكواب وأباريق " المجرورة فيكون ذلك من تغيير حركة الإعراب في لام الكلمة الثانية " حور " من الضمة إلى الكسرة لمجاورتها لكلمة " أكواب " المجرورة .

وقيل العطف باللفظ والمعنى على " جنات النعيم " والتقدير : أولئك المقربون في جنات النعيم وفي حور عين أي : وفي مقاربة حور ثم حذف المضاف[٨] .

هذا وقد أنكر بعض النحويين الجر على الجوار في عطف النسق وقال به في النعت والتوكيد ، لأن العاطف يمنع من التجاور .

قال ابن هشام : " والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا ، وفي التوكيد نادراً .... ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور[٩] " .

---

(١) الآية (٣٥) من سورة الرحمن .

(٢) انظر السبعة في القراءات ص٦٢١ والكشف ٣٠٢/٢ والنشر ٣٨١/٢ وتحبير التيسير ص١٨٢ ، والغنى ٢٧٨/٣ ، والدر المصون ٢٤٣/١

(٣) انظر الكشف المكي ٣٠٢/٢ ، والمساعد لابن عقيل ٤٠٤/٢ .

(٤) انظر الكشف المكي ٣٠٢/٢ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٣٣٩ ، والدر المصون ٢٤٣/٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٠٦/٢ .

(٥) الآية (٢٢) من سورة الواقعة .

(٦) انظر الكشف المكي ٣٠٤/٢ .

(٧) انظر المرجع السابق ٣٠٤/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٨٣/٢ .

(٨) انظر الكشف المكي ٣٠٤/٢ .

(٩) معنى اللبيب لابن هشام ٦٨٤/٢ .

غير أن ابن هشام قد ذكر في موضع آخر ما يقدر تجويزه للعطف على الجوار إذ جعل من أقسام الواو : عطف المخفوض على الجوار وُمَّثل له بقوله تعالى : { وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ }[١] فيمن خفض الأرجل .

وربما كان ذلك نقلاً عما قاله النحويون في تقسيم الواو لا أنه يرى ذلك وممن أجاز العطف على الجوار السيوطي فقال : " وقوله تعالى : { وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ }[٢] فإنه معطوف حكماً على " أيديكم " لأنه مفصول هذا معنى أن " أرجلكم " معطوف حكماً على أيديكم غير أنها جرت للمجاورة[٣] .

والحق أن الجر على الجوار استعمل في باب النعت قليلاً كما أخبر عن ذلك سيبوية [٤] ، وقد قرئ به في الشواهد الشعرية — كما سبق — أما في باب التوكيد فهو نادر ولم يذكر له ابن مالك وغيره إلا شاهداً واحداً — كما سبق[٥] .

وأما في باب العطف (عطف النسق) فأكثر النحويين على عدم جوازه وما ورد منه فضعيف ، وذكر النحويين فيه تخريجات ، وإنما كان ضعفه في باب العطف ولم يكن كذلك في باب النعت والتوكيد لأن النعت والتوكيد تابعان بلا واسطة فالمجاورة فيها أشد من مجاورة المعطوف للمعطوف عليه لأن العطف فيه فصل بحرف العطف وهذا ما ذهب إليه جماعة المحققين من النحويين إذ العاطف حاجز بين الاسمين مبطل للمجاورة[٦] .

الصورة الثانية : تغيير في الحكم النحوي للكلمة :

قد يحدث في الكلمة تغيير في الحكم النحوي بأن تأخذ الكلمة حكماً غير الذي كانت عليه في الأصل بسبب مجاورتها لكلمة أخرى صحبتها وهذا التغيير قد يكون في الكلمة المتقدمة بأن تأخذ حكم المتأخرة عنها ، وقد يكون في الكلمة المتأخرة بأن تأخذ حكم الكلمة المتقدمة عليها وقد جاء هذا التغيير في الحكم النحوي للكلمة في عدة مسائل :

المسألة الأولى : تنوين كلمة لمجاورتها لكلمة أخرى منونة :

مثال ذلك قوله تعالى :- { وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ }[٧] في قراءة باقي القُرَّاء غير أبي عمرو والبزي وقنبل فقد قُرئت كلمة " سبأ " بكسر الهمزة والتنوين [٨] فقيل : إنَّ هذا الوجه من الكسر والتنوين لمجاورتها لكلمة أخرى منونة صحبتها وهي كلمة " بنبأ " وهي هنا متأخرة عنها [٩] .

والتنوين الذي يدخل مثل هذا الاسم يسمى تنوين الصرف ، وفائدته : خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية فلم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

وهذا الاسم " سبأ " مصروف لأنه اسم للأب أو للحي وصرف لأنه لا علة فيه التعريف تمنع صرفه فكان مجروراً ، ونون في هذه القراءة لمجاورته للكلمة التي جاءت بعده منونة ، ولأنه اسم معرب معرفة فدخله تنوين التمكين — كما سبق .

---

(١) من الآية (٦) من سورة المائدة .

(٢) من الآية (٦) من سورة المائدة .

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٣٥٧/٢ .

(٤) همع الهوامع للسيوطي ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ ، ٣١٠ ومغني اللبيب لابن هشام ٦٨٣/٢

(٦) انظر مغني اللبيب ٦٨٣/٢ ، وشرح شذور الذهب صـ٤٠١ وحاشية عبادة ١١٣/٢ ، وهمع الهوامع ٥٥/٢ .

(٧) من الآية (٢٢) من سورة النمل .

(٨) انظر الكشف الملكي ١٥٥/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٧٢/٢ .

(٩) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٥/١ .

المسألة الثانية : صرف كلمة لمجاورتها لكلمة أخرى مصروفة :

مثال ذلك قوله تعالى : { إِنَّا أَعتَدنَا لِلكَافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً }[١] قُرئت هذه الآية بتنوين كلمة " سلاسلاً " وهي قراءة أبي بكر وهشام والكسائي [٢] ، فقيل : إن هذا الوجه من النصب والتنوين والصرف .

وهي ممنوعة من الصرف لمجاورتها لكلمة بعدها مصروفة ومنونة وهي كلمة " أغلالا " وأيضاً كلمة " سعيراً " فأخذت حكم هاتين الكلمتين وهو الصرف والتنوين .

وقيل : إن حجة من صرف هذه الكلمة ونونها أنه حملها على لغة لبعض العرب حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا " أفعل منك "[٣]

قال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف قيل : وأكثر ما ينصرف هذا وشبهه في الشعر ، وأما في الكلام فقليل ، ومن صَرَفه في الكلام فحجته أنه لما رأى هذه الجموع تشبه الأحاد لأنها جمع كما تجمع الأحاد ، وقوي ذلك لثبات الألف فيه في الخط ، ولأن الصرف والتنوين هو الأصل في جميع الأسماء ، وإنما امتنع منها أشياء من الصرف لعلة دخلت عليها فمنعتها من الصرف . [٤]

المسألة الثالثة : تغيير ضمير المذكر لضمير المؤنث :

مثال ذلك ما جاء في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) : " اللَّهُمَّ ربّ السموات السَّبع وما أَظَلَلنَ ورَبّ الأَرَاضين وما أَقَلَلنَ ورب الشياطين وما أَضلَلنَ "[٥]

فقد جاء الضمير في كلمة " أضللن " مؤنث والأصل : " ورب الشياطين وما أضلوا " بضمير المذكر لأن الشياطين من مذكر من يعقل وإنما أنث الضمير لمجاورته لما جاء من ضمير مؤنث قبل ذلك في قوله : " أظللن " و " أقللن "

وهذا التعبير وارد في اللغة العربية فإنه كما قيل : أوقع " فعلن " موقع " فعلوا " طلباً للتشاكل فإنه أراد : أضلوا لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون وقع الواو . [٦]

وطلب التشاكل أو التناسب إنما يأتي بتغيير حكم في كلمة للتشاكل أو التناسب لكلمة أخرى مجاورة لها فتعير الضمير في هذه الكلمة لمجاورتها لكلمة أخرى سبقتها جاء فيها الضمير مؤنثاً .

ومنه حديث المواقيت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قوله : " هُنَّ لَهُنَّ " [٧] . أصله : " لهم " أي : لأهل ذي الحليفة ، وإنما أنث الضمير المذكر فقال : " لهنَّ " لمجاورته لما جاء قبله من ضمير مؤنث في قوله : " هُنَّ " [٨] .

---

(١) الآية (٤) من سورة الإنسان .

(٢) انظر الكشف الملكي ٣٥٢/٢ .

(٣) انظر الكشف الملكي ٢٥٣/٢ ، ٣٥٤

(٤) المرجع السابق ٣٥٣/٢ ، ٣٥٤

(٥) أخرجه النسائي في سننه في اليوم والليلة برقم ٥٤٤ ومسند ابن خزيمة برقم ٢٥٦٥ والبيهقي ٢٥٢/٥ والحاكم في المستدرك ٤٤٦/١ ، ١٠٠/٢ ، ١٠١ ، والطبراني في المعجم الكبير برقم ٧٢٩٩ .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/١ ، ١٣٠ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج باب الإهلال رقم ١٥٤١ وصحيح مسلم رقم ١٨٨٦ وسنن أبو داود رقم ١٧٧١ وسنن النسائي ١٦٢/٥ ومسند أحمد ١٠/٢

(٨) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٥/١ .

وفيه أيضاً طلب التشاكل فإرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الميم في الضمير والتشاكل – كما سبق – جاء لمجاورته لضمير المؤنث في الكلمة السابقة .

المسألة الرابعة : إدخال الألف واللام على العلم لمجاورته لكلمة مقترنة بالألف واللام :

مثال ذلك قول الشاعر : [١]

رَأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبَارِكاً شَديداً بأَعبَاءِ الخِلافَةِ كَاهُلِه

فقد أدخل الألف واللام على العلم " يزيد " فقال : " اليزيد " لمجاورته لـ " الوليد " الذي اقترن بالألف واللام .

" ويزيد " علم معرفة و" أل " التي دخلت عليه زائدة كما دخلت في حسن ، وحسين ، وعباس فقيل : الحسن ، والحسين ، والعباس ، وزيادة " أل " في " اليزيد " مع إضافته لـ " ابن " غيرت في هذا الاسم وجعلته مجروراً بالكسرة ،والممنوع من الصرف يجر بالفتحة ما لم يضف ولم يقترن " بأل " المعرفة أو الزائدة ، أو الموصولة . [٢]

الصورة الثالثة : تغيير في الحكم الصرفي للكلمة :

جاء التغيير في الحكم الصرفي للكلمة بإعطائها حكم الكلمة المجاورة لها ومن هذا التغير ما جاء في المسائل الآتية :

المسألة الأولى : تغيير في وزن الكلمة :

من ذلك قولهم : هو رِجْسٌ نِجْسٌ . بكسر نون " نِجس " وسكون الجيم ، والأصل : نَجِس – بفتح النون وكسر الجيم [٣] – ولكنهم أعطوها حكم الكلمة السابقة فغيروا في وزن الكلمة لمجاورتها للكلمة السابقة التي جاءت على هذا الوزن فالتزم هذا الوزن للتناسب .

ومن ذلك قولهم : أخذه ما قَدُم وما حَدُث [٤] . بضم دال " حدث" .

قيل : إن كلمة " حدث في هذا القول إذا كانت مفردة ، لا تُنطق إلاَّ : حَدَث – بفتح الدال – ولاُ يضَم " حدث " في شيء من الكلام إلاّ في هذا الموضع وذلك لمجاورتها لـ " قَدُم " التي جاءت بضم الدال فغيروا في وزن كلمة " حدث " للمجاورة والتشاكل مع كلمة " قدُم " السابقة . [٥]

ومنه قولهم : " هنأه وقرأه " [٦] .

قيل : إن كلمة " قرأه " في هذا القول إذا كانت مفردة لا يقال فيها إلا : أَقْرَأه ، فهي على وزن " أَفْعَلَه " ، ولكن في هذا المثال حدث تغيير في وزن الكلمة بحذف الهمزة الأولى فجاءت على وزن " فَعَلَه " للمجاورة والتشاكل مع الكلمة السابقة " هَنَأه " التي على وزن " فَعَلَه " فيقال : هَنَأني الطعام وقرَأني إذا اُتبعوها هَنَأني قالوها بغير الهمزة الأولى أما إذا أفردوها قالوا : أَقرأني [٧] .

---

(١) قائله : ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد عبد الملك والبيت من الطويل انظر : خزانة الأدب ٣٢٧/١ ،٣٢٨ والعيني ٢١٨/١ ، وابن يعيش ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٩٦/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٤١/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٥/١

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٦٨٤/٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ ، والمزهر للسيوطي ٣٤١/١ .

(٥) انظر المرجع السابق

(٦) انظر المرجع السابق

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ ، وشرح درة الغواص صـ ٨٠ ، ٨١ والمزهر ٣٤١/١

ومنه قولهم : " فَعَلته على ما يَسُوءُك وَيَنُوءُك " [١] .

كلمة " ينوءك " إذا أفردوها قالوا : أنَاءَه [٢] ، ولكنهم غيروا هذا الوزن وقالوا : ناءه للمجاورة والتشاكل لكلمة " ساءه " السابقة فحدث في " أناءه " تغيير في الوزن " .

ومنه قولهم : " بغيةِ البَري ، وحُمَّي خَيْبَري ، وَشرُّ ما يُرَى ، فإنه خَيْسَري " [٣] .

كلمة " خيسري " يعني : الخُسْران ، فإنهم أرادوا خيسر ، ولكنهم غيروا وزن هذه الكلمة وزادوا فيها وقالوا : خيسري ، لمجاورتها للكلمة السابقة التي على نفس الوزن وهي كلمة " خيبري " [٤] .

فكل هذه الأمثلة السابقة حدث فيها تغيير في وزن الكلمة عما كانت عليه في الأصل لمجاورتها لكلمة أخرى سبقتها جاءت على نفس الوزن أما إذا أفردت فإنه ينطق بها على الأصل .

المسألة الثانية : تغيير في الكلمة بفك ما استحق الإدغام :

من ذلك " الأدبب والحوأب " في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) قوله : " أَيّتكُنَّ صَاحِبَه الجَمَل الأَدبَب تَسيرُ أوَ تخرُجُ حتى تَنتجَهَا كِلاب الحَوأب " [٥] .

فإنه فك الإدغام في كلمة " الأدبب " والأصل الإدغام فيقال : الأدبّ وذلك لمجاورتها لكلمة : الحوأب التي جاءت بعدها وكلمة " الأدبّ " فيها إدغام ، والإدغام هو : أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد من غير فصل ، ويكون هذا الإدغام في المثلين أي : من مخرج واحد من غير فصل ، ويكون هذا الإدغام في المثلين أي : من مخرج واحد ، وفي المتقاربين أي : من مخرج قريب من المخرج أو في صفة تقوم قامه .

وإدغام المثلين واجب عند سكون الأول إلا في الهمزتين ، وفي الألفين وإذا خيف اللبس [٦] ، وغير ذلك من موانع الإدغام وكلمة الأدب " يجب فيها الإدغام لأن الحرف الأول منها ساكن والثاني متحرك ، وهما من مخرج واحد ، والعلة في الإدغام وعدم التضعيف في مثل هذا أن التضعيف غاية في الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه لهذا وجب الإدغام [٧] ما لم يمنع مانع من الإدغام — كما — سبق — وقد فك الإدغام في كلمة " الأديب " فأظهر التضعيف لمجاورتها لكلمة " الحوأب " التي بعدها .

المسألة الثالثة :

تغيير في الكلمة من التصحيح إلى الإعلال :

من ذلك ما جاء في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) : " إنَّ المَلَك يأتي العبد .... فيقول : لا دريت ولا تليت "[٨] .

كلمة " تليت " أصلها التصحيح " تلوتْ " [٩] أي : قرأت لكنها أعلت بقلب الواو ياء لمجاورتها لكلمة " دريت " السابقة التي جاءت بالياء .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ ، وشرح درة الغواص صـ ٨١، ٨٠ والمزهر للسيوطي ٣٤١/١

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ ، والمزهر ٣٤١/١ .

(٣) انظر المزهر ٣٤٠/١

(٤) المرجع السابق ٣٤٠/١

(٥) انظر النهاية ٩٦/٢ مادة (دبب) ومسند أحمد بن حنبل ٥٢/٦ ، ٩٧

(٦) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ ، شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣

(٨) الحديث في النهاية ١٩٥/١ مادة (تلا) والفائق للزمخشري ١٩٢/١

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ ، الفائق الزمخشري ١٩٢/١

ومنه " حيص بيص " في حديث سعيد رحمه الله سئل عن مكاتب ..... فقال : أثقلتم ظهره وجعلتم عليه الأرض " حيص بيص " [١] .

فيقال : فلان وقع في حيص بيص ، وحيص من حاصا عن الشيء إذا حاد عنه ، وباص بوص إذا تقدم [٢] فأصل الكلمة بالواو وتصحيح ولكنها أُعلت بقلب الواو ياء لمجاورتها لكلمة " حيص " السابقة التي جاءت بالياء وطلباً للتشاكل .

وقيل : حيص بيص اسمان جعلا اسماً واحداً وبنيا على الفتح مثل : جاري بيت بيت ، وقيل : إنهما اسمان من حيص بوص وجعلا اسما واحداً أو أخرج البوص على لفظ الحيص ليزاوجا وهما مبنيان بناء خمسة عشر [٣] .

المسألة الرابعة : تغيير في الكلمة بالإبدال في حرف :

من ذلك حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " أَرْجِعْنَ مَأزُورَات غير مَأجُورَات "[٤] .

فكلمة (مأزورات) الأصل فيها : موزورات لأنها من الوزر [٥] ولكن حدث فيها إبدال الواو همزة فقيل : مأزورات لمجاورتها لكلمة " مأجورات " التي جاءت بعدها .

والتغيير في هذه الكلمة بإبدال الواو همزة هو إبدال قياسي وجائز فلا مخالفة في ذلك لقرب المخرج بينهما [٦] .

ومنه أجبي [٧] وأربي [٨] في كتب وائل بن حجر : " من محمد رسول الله إلى الأقيال ..... ومن أجبي فقد أربَى "[٩] .

يقول الزمخشري : " أجبي أصله الهمز وإنما خفف ليزاوج أربي " [١٠] فكلمه " أجبي " أصلها الهمز : " أجبأ " ولكنه أبدل الهزة ألفاً قياسي وارد في اللغة العربية فهو تخفيف الهمزة للألف ، والذي أباح ذلك أيضاً وجود كلمة " أربي " التي بعدها بالتخفيف بالألف بدون همز.

ومنه : " مأبورة ومأمورة " في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) : " خَيرُ المَالِ سَلَّةُ مَأبُورة ، ومهرة مأمُورة " [١١] .

قيل : المأمورة الكثيرة النتاج والأصل : المؤْمَرة . [١٢] ، وفي لسان العرب : " قال أبو عبيد في قوله : " مهرة مأمُورة " لغتان :

الأولى : قال أمرها فهي مأمورها .

والثانية : أمرها الله فهي مُؤْمرة .

---

(١) الحديث في النهاية لابن الأثير مادة (حيص) ٤٥٠/١ .

(٢) انظر الفائق للزمخشري ٣٤٤/١ .

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور مادة (حيص)

(٤) انظر سنن ابن ماجة كتاب الجنائز ٥٠٣/١ رقم ١٥٧٨ والسنن الكبرى للبيهقي كتاب اجنائز ٧٧/٤ ، ومسند أبي يعلي ١٠٩/٧ .

(٥) انظر المتبع في شرح اللمع للعكبري ٦٩٥/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٥/١

(٦) انظر شرح الشافية للرضي ٢١٣/٣ .

(٧) أجبي : يقال : مني أجبي أي : من عين فقد أربي (لسان العرب جبي)

(٨) أربي : أي زاد .

(٩) انظر النهاية ١٧٦/٢ ، مادة (ربا) ولسان العرب (ربا وجبي)

(١٠) انظر النهاية ١٧/١ مادة (أبر) ومسند أحمد ٤٦٨/٣ وكنز العمال رقم ٩٣٤٤

(١١) انظر الفائق للزمخشري ١٨٩/٢

(١٢) لسان العرب مادة (أمر) ١٢٧/١

وقال السيوطي : " وكان ينبغي أن يقال : " مُؤْمَرة ولكنه اتبع مأبورة حدث فيها إبدال الواو همزة كما فعل في " مأزورات غير مأجورات "[١] .

ومنه : " عراهية وداهية " في حديث عروة من مسعود (رضي الله عنه) لما اتصل به خبر المغيرة بن شعبة في مخرجة إلى المقوقس.... فأقبل مسعود بن عمرو وهو يقول : " أطرقت عراهية أم طرقت بداهية " [٢] .

قيل في كلمة " عراهية " إنها مصدر على فعالية من : عراه يعروه إذا زاره فأصلها بالواو ثم أبدلت الواو همزة ثم أبدلت الهمزة هاء [٣] .

وفي لسان العرب : " حكي ابن الأثير عن الخطابي قال : هذا حرف مشكل وقد كتبت إلى الأزهري وكان من جوابه أنه لم يجده في كلام العرب ، والصواب عنده : عتاهية ، وهي : الغفلة والدهش أي : أطرقت غفلة بلا روية أو دهشاً ، قال الخطابي : قد لاح لي في هذا الشيء وهو أن تكون الكلمة مركبة من اسمين : ظاهر ومكني ، وأبدل فيها حرفاً وأصلها إما من العراء وهو وجه الأرض، وإما من العرا مقصور ، وهو الناحية كأنه قال : أطرقت عرائي أي : فنائي زائراً وضيفاً أم أصابتك داهية فجئت مستغيثاً ، فالهاء الأولى من " عراهية " مبدلة من الهمزة ، والثانية هاء السكت زيدت لبيان الحركة " [٤] .

وعلى هذا فيكون في كلمة " عراهية " إبدال واوه همزة ثم إبدال الهمزة هاء وهذا النوع من التغيير في الكلمة بالإبدال جائز وقياسي فقد تبدل الهمزة هاء[٥] .

ومنه " برثمتها وجرثمتها " في حديث أنه سُئل عن مصر فقال : " كنانة جوهرها ..... وتَميمُ بُرْثُمَتُها وجُرْثُمَتُها "[٦] .

وقيل : إن كلمة " برثمة " حدث فيها تغيير بإبدال النون ميماً والأصل : بُرثُنة وأحد البراثن وهي المخالب فأبدل النون ميماً لمجاورتها لكلمة " جرثمة " التي جاءت بعدها لتكون هناك مزاوجة[٧] .

وخلاصة الأمر :

بعد ما ذكرناه في هذا المبحث من صور حدث فيها تغيير في الكلمة إما حركة الإعراب ، أو في الحكم النحوي للكلمة ، أو في الحكم الصرفي للكلمة ، وهذا التغيير حدث لإعطائهم الكلمة حكم المجاورة لمجاورتها لها بالاتباع أو المزاوجة وقد رأينا أن هذه الكلمة لو لم تكن مجاورة للكلمة الأخرى وكانت مفردة لردت إلى أصلها ولم يحدث فيها أي تغيير يخرجها عن أصلها الذي كانت عليه فالتغير الذي حدث في هذه الكلمة بسبب إعطائها حكم الكلمة المجاورة لها سواء كانت متقدمة عليها أو متأخرة عنها – كما سبق – وقد استعمل كثيراً في كلام العرب ، وأن هذا التغير له وجه نحوي أو صرفي جائز ومستعمل في كلام العرب ومتفق مع القواعد النحوية والصرفية كما سبق تحليل ذلك .

---

(١) انظر المزهر للسيوطي ٣٤١/١ .

(٢) انظر النهاية لابن الأثير ٢٠٢/٣ ، مادة (عر) ولسان العرب (عرا) والفائق ٣٢٦/٣

(٣) انظر الفائق للزمخشري ٣٢٦/٣ .

(٤) لسان العرب لابن منظور مادة (عرا)

(٥) انظر شرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣ .

(٦) الحديث في النهاية لابن الأثير مادة (برثم) ١١٢/١ .

(٧) انظر الفائق للزمخشري ٩٣/١ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ....

فقد عشت مع بحث لغوي موضوعه : " إعطاء الشيء حكم المشابه له أو المجاور له دراسة نحوية صرفية " ، وقد توصلت من خلال بحثي في هذا الموضوع إلى النتائج الآتية :

١ـ أن إعطاء الشيء حكم الشيء المشابه له أو المجاور له ورد في كلام العرب كثيراً فكما قال سيبويه : " ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء "(١) .

٢ـ أنه قد جاء إعطاء الشيء حكم الشيء المشابه له في معناه في أنواع الكلمة الثلاثة الاسم ، والفعل ، والحرف(٢) .

٣ـ أنه قد جاء عن العرب إعطاء الشيء حكم المشابه له في لفظه بين أنواع الكلمة الثلاثة الاسم ، والفعل ، والحرف(٣) .

٤ـ أن الإيجاب قد يأتي في كلام العرب بمعنى النفي ، فيترتب عليه وقوع حكم كان لا يقع إلا في النفي فيقع في الإيجاب ، كوقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب وغير ذلك مما تقدم ذكره(٤)

٥ـ أن بعض لغات العرب قد يُغَيَّر لها الحكم النحوي لتشبيههم الشيء بالشيء في المعنى مثل إعمال " ما " الحجازية عمل " ليس " ، وقد جاء القرآن الكريم مؤيداً للغتهم في قوله تعالى : { مَا هَذَا بَشَراً }(٥) ، وقوله تعالى : { مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم }(٦) ، وفي اللفظ كبناء باب " حَذَام " على الكسر في لغة أهل الحجاز تشبيهاً لها بدراك ونزال ، وقد جاء من كلام العرب ما يؤيد لغتهم .

٦ـ أن القرآن الكريم قد يأتي فيه ما يوافق ما تغير الحكم لمشابهة الشيء للشيء في المعنى أو اللفظ ، مثل تذكير اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث كقوله تعالى : { فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ }(٧) ومثل دخول الباء في فاعل الفعل الماضي تشبيهاً في المعنى بالفعل الأمر كقوله تعالى : { كَفَى بِاللهِ شَهِيداً }(٨) ومثل حذف الفاعل من أفعل به في التعجب لمشابهته في اللفظ لفعل الأمر كقوله تعالى : { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ }(٩) .

٧ـ أنه قد جاء في كلام العرب من تشبيههم الشيء بالشيء في اللفظ والمعنى بين أفعل التفضيل ، وأَفْعَل التعجب ما يُغَيَّر له الحكم في كل منهما حملاً على الآخر ، وقد تقدم بيان ذلك في مسائل ، وما ورد له من أمثلة عن العرب (١٠) .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢٧٨/٣ .
(٢) انظر المبحث الأول من هذا الكتاب .
(٣) انظر المبحث الثاني من هذا الكتاب .
(٤) انظر المبحث الأول الصورة السادسة .
(٥) من الآية (٣١) من سورة يوسف .
(٦) من الآية (٢) من سورة المجادلة .
(٧) من الآية (٣٢) من سورة القصص .
(٨) من الآية (٧٩) من سورة النساء .
(٩) من الآية (٣٨) من سورة مريم .
(١٠) انظر المبحث الثالث ن هذا الكتاب .

٨ـ أنه قد جاء في كلام العرب إعطاء الشيء حكم الشيء المجاور له فيتغير حكمه بسبب هذه المجاورة كتغيير في الإعراب أو تغيير في الحكم النحوي للكلمة ، أو تغيير في الحكم الصرفي للكلمة ، وقد تقدم بيان ذلك بالأمثلة[١]

٩ـ أن بعض القراءات القرآنية تأتي موافقة لإعطاء الكلمة حكم الكلمة الأخرى لمشابهتها لها في اللفظ أو في المعنى أو لمجاورتها لها ، وقد تقدم بيان ذلك بالأمثلة[٢]

١٠- أن بعض الأحاديث النبوية الشريفة تأتي موافقة لإعطاء الكلمة حكم الكلمة الأخرى لمجاورتها لها كما تقدم بيان ذلك في تغيير في الحكم النحوي وفي تغيير في الحكم الصرفي للكلمة[٣]

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث ، ولعلي أكون قد وفيت هذا الموضوع حقه ، وبحثت في كل جوانبه ، والله أسأل أن يحظي بالقبول ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يحفظنا من الخطأ والزلل في القول والعمل .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(١) انظر المبحث الرابع من هذا الكتاب .

(٢) انظر المبحث الاول والثاني والرابع من هذا الكتاب .

(٣) انظر المبحث الرابع من هذا الكتاب .

المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم

٢ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا د / شعبان محمد إسماعيل ط علم الكتب ـ بيروت ـ لبنان .

٣ـ الأوهية في علم الحرف للروي تحقيق عبد المجيد الملوحي ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م .

٤ـ أدب الكتاب لابن غتينة تحقيق محمد محي الدين ط مطبعة السعادة ١٣٨٢ هـ .

٥ـ الأشباه والنظائر للسيوطي طه عبد الرءوف سعيد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥ م .

٦ـ الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبد السلام هارون ط الخانجي ١٤٠٢ هـ .

٧ـ إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازي ط المعاني ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

٨ـ الاقتراح للسيوطي حيدر آباد ١٣١٠ هـ .

٩ـ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذشي تحقيق د / عبد المجيد قطامش مركز إحياء التراث بمكة .

١٠ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري ط دار المعارف ـ بيروت .

١١ـ الأمالي لأبي علي القال ط السعادة ١٩٥٣ م .

١٢ـ إملاء ما من به الرحمن للعكبري ط دار الكتب العلمية ـ بيروت طأولي ١٩٧٩ م .

١٣ـ الإنصاف في مسائيل الخلاف للأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الفكر بيروت .

١٤ـ البحر المحيط لأبي حيان ط مطبعة السعادة .

١٥ـ البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد طالئة المصرية العامة ١٩٨٠ م .

١٦ـ البيان والتبين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف ١٣٨١ هـ .

١٧ـ التبصرة للصمري تحقيق فتحي أحمد علي . مكة المكرمة ١٤٠١ هـ .

١٨ـ تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للجزري تحقيق عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي نشر دار الوعي بحلب مطبعة النهضة الحديثة .

١٩ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٢٠ـ الجني الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د / فخر الدين قباوي والأستاذ محمد نديم ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ١٩٩٢ م .

٢١ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب .

٢٢ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ط مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٢٣ـ حاشية عبادة ط بيروت .

٢٤ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ط دار الرق ـ بيوت

٢٥ـ خزانة الأدب البغدادي تحقيق عبد السلام هارون ط الخانجي بالقاهرة .
٢٦ـ الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ط الهدى للطباعة – بيروت .
٢٧ـ الدرر اللوامع للسنقيطي ط دار المعرفة للطباعة – بيروت – لبنان .
٢٨ـ الدرر المصون للسمين الحلبي ط دار الكتاب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٩٤ م .
٢٩ـ ديوان الأخطل ط دار صادر – بيروت – لبنان .
٣٠ـ ديوان الراعي النميري – ط دار صادر بيروت – لبنان .
٣١ـ ديوان العجاج رواية عبد الملك الأصمعي تحقيق د / عزة حسن ط دار الشرق – بيروت –لبنان .
٣٢ـ ديوان عروة بن الورد الوهبية ١٢٩٣ هـ .
٣٣ـ ديوان الفرزدق شرح أبو بكر البطليوس وشرح عبد الله الصاوي .
٣٤ـ ديوان القتال الكلابي تحقيق إحسان عباس – بيروت ١٣٨١هـ .
٣٥ـ ديوان النمر بن تغلب ط دار صادر بيروت – لبنان .
٣٦ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
٣٧ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف ط ثانية دار المعارف .
٣٨ـ سنن الترمزي .
٣٩ـ سنن أبي داود تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط السعادة ط ثانية ١٣٦٩ هـ .
٤٠ـ السنن الكبرى للبيهقي ط دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت .
٤١ـ سنن ابن ماجد تحقيق الأستاذ / محمد فؤاد الباقي ط عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٢ هـ .
٤٢ـ شذور الذهب لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الأنصار بمصر .
٤٣ـ شرح الألفية للأشموني ط مصطفى البابي الحلبي بمصر .
٤٤ـ شرح الألفية لابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
٤٥ـ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، ط مطبعة هجر بمصر .
٤٦ـ شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي مطبعة الجوائب ١٢٩٩ هـ .
٤٧ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي القدسي ١٣٥٠ هـ .
٤٨ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ط دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٢ م
٤٩ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم هريدي ط دار المأمون ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
٥٠ـ شرح المفصل لابن يعيش ط مكتبة المتنبي القاهرة .
٥١ـ شعراء النصرانية قبل الإسلام ، الأب لويس شيخو – بيروت ، لبنان .
٥٢ـ شواذ القراءات لابن خالوية عني بنشره برجسترا – المطبعة الرحمانية القاهرة ١٩٣٤ م .
٥٣ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

٥٤ـ الشواهد الكبرى للعيني ط بولاق ١٢٩٩ هـ .
٥٥ـ الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا .
٥٦ـ صحيح البخاري ط الشعب .
٥٧ـ صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء التراث العربي .
٥٨ـ العنوان ط بيروت .
٥٩ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق الأستاذ بن البجاوي وأبي الفضل ط دار إحياء الكتب العربية — بيروت .
٦٠ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار نهضة مصر القاهرة .
٦١ـ الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون مطبعة الخانجر ، القاهرة ١٩٨٣ م .
٦٢ـ الكشاف للزمخشري ط دار الكتاب العربي ١٩٨٦ م .
٦٣ـ كنز العمال لعلاء الدين الهندي مؤسسة الرسالة .
٦٤ـ لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف بمصر .
٦٥ـ المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق عبد الحميد حمد الزوي جامعة قار يونس بنغازي ط أولى ١٩٩٤ م .
٦٦ـ المحتسب لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية — لجنة إحياء التراث ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
٦٧ـ المخصص لابن سيده تحقيق الشنقيطي وبولاق ١٣١٨ هـ .
٦٨ـ المزهر للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولي وآخرين ط ثالثة مكتبة دار التراث القاهرة .
٦٩ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات ط دار الفكر دمشق ١٩٨٠ م .
٧٠ـ المستدرك على الصحيحين للحكام ط مجلس دائرة المعارف بالهند ١٣٤٠ هـ .
٧١ـ المسند لأحمد بن حنبل ط دار الفكر بيروت .
٧٢ـ مسند ابن خزيمة ط دار الفكر — بيروت .
٧٣ـ المسند لأبي يعلي الموصلي ط دار الكتب العلمية بيروت .
٧٤ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب .
٧٥ـ معاني القرآن للأخفش تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين ط أولى عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م .
٧٦ـ معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ط دار السرور بيروت لبنان .
٧٧ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج .
٧٨ـ المعجم الكبير للطبراني ط العراق .
٧٩ـ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط محمد علي صبيح بمصر .
٨٠ـ المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر

٨١ـ المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار ط أولى العاني بغداد ١٩٧١ م .
٨٢ـ المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط أولى وزارة المعارف العمومية ١٩٥٤ م .
٨٣ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ط دار الكتب العلمية – بيروت .
٨٤ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧ م .
٨٥ـ همع الهوامع للسيوطي تصحيح محمد بدر الدين ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٢٧ هـ .